


Distr.: General
9 February 2012

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي
للإدارة الدولية
للمواد الكيميائية



الفريق العامل المفتوح العضوية للمؤتمر الدولي
المعني بإدارة المواد الكيميائية
الاجتماع الأول

بلغراد، ١٥ - ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية عن أعمال اجتماعه الأول

مقدمة

١ - أنشأ المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، بموجب مقرره ٦/٢، الفريق العامل المفتوح العضوية كجهاز فرعي له. وأقر المؤتمر بالحاجة إلى ضمان الإعداد الشامل والفعال لدوراته واتفق على أن يضطلع الفريق العامل المفتوح العضوية بالأعمال التحضيرية لتلك الدورات، وأن يجتمع خلال السنة السابقة لانعقاد كل دورة.

أولاً - افتتاح الاجتماع

٢ - انعقد الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح العضوية التابع للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في مركز سافا ببلغراد، في الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وافتتح السيد إيفان إيرزن (سلوفينيا)، رئيس المؤتمر الاجتماع، في الساعة ١٥/١٠ من يوم الثلاثاء ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٣ - وأدى بيان افتتاحي وترحيبي كل من السيد أوليفر دوليتش، وزير البيئة في صربيا، والسيد تيم كاستن، رئيس فرع المواد الكيميائية في شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤ - وجه السيد دوليتش الانتباه في بيانه إلى الهدف المحدد في خطة التنفيذ التي وضعها مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة، والمتمثل في أن يتم، بحلول عام ٢٠٢٠، استخدام وإنتاج المواد الكيميائية بطرائق تؤدي إلى التقليل إلى الحد الأدنى من آثارها الضارة الهامة على صحة الإنسان والبيئة. وشدد على أهمية تحقيق هذا الهدف، مشيراً إلى أنه على الرغم من أن الدورة التاسعة عشر للجنة التنمية المستدامة قد أقرت بما أحرز من تقدم كبير، لا يزال هناك الكثير من العمل اللازم لكفالة استخدام المواد الكيميائية وإدارتها.

بطريقة سليمة بيئياً طوال دورة حياتها، بما يتوافق ومبدأ التنمية المستدامة. وتابع قائلاً إن الإطار السياسي الدولي المتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية يحتاج إلى التعزيز، وأن تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية تنفيذاً كاملاً وفعالاً يعد أداة هامة لتحقيق هذا الغرض.

٥ - وقدم السيد دوليتش عدداً من الأمثلة التي تبين التزام بلده بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتنفيذ النهج الاستراتيجي. ودعا في ختام بيانه إلى جعل هذا الاجتماع خطوة هامة في إطار التحضيرات للدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، ورأى أنه ينبغي لهذا الاجتماع أن يساهم في تنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي وتعزيزها، وأن يوفر في الوقت نفسه الفرصة للتعريف بالأولويات والأهداف والإنجازات في مجال إدارة المواد الكيميائية، على الصعيدين الدولي والوطني. ثم أعلن السيد دوليتش افتتاح المؤتمر رسمياً.

٦ - أعرب السيد كاستن في بيانه عن تقديره لحضور عدد كبير من الممثلين في نهاية عام شهد العديد من الاجتماعات المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية. وأشار إلى أن مكتب المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية قد وافق على عقد الاجتماع الحالي لمدة أربعة أيام، سعياً لتوفير أكبر قدر ممكن من الموارد وكفالة تسيير الاجتماع بمستوى أعلى من الكفاءة. وأوضح السيد كاستن أن الهدف الرئيسي للاجتماع هو الإعداد للدورة الثالثة للمؤتمر، من خلال صياغة جدول أعماله، وتقييم ما أحرز من تقدم حتى اليوم، وتحديد الثغرات، وصياغة القرارات التي ستعرض على المؤتمر لينظر فيها. واسترعى الانتباه إلى بعض أهم المسائل المدرجة في جدول أعمال الاجتماع الحالي، وأعرب عن أمله في أن يتوصل الممثلون إلى اتفاق بشأن كيفية تسيير العمل، على نحو يكفل الإعداد الكامل لمناقشات جديّة إبان الدورة الثالثة للمؤتمر.

٧ - وتابع السيد كاستن قائلاً إن النهج الاستراتيجي تطور وأصبح مبادرة تحظى بمكانة هامة في عالم الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وله أهمية خاصة كعنصر مكمل للاتفاقات الملزمة قانوناً، إذ يوفر منتدى تناقش فيه مسائل قد لا تناقش في منتديات أخرى، وقال إن المناقشات التي ستجرى خلال هذا الاجتماع ستشكل عنصراً هاماً يحدد مستقبل النهج الاستراتيجي في العديد من المجالات، لا سيما في مجال التمويل. ولكي يستمر النهج في مساره الناجح، لا بد من تدارس الوثيقة الختامية للعملية الاستشارية المعنية بخيارات تمويل خاصة بالمواد الكيميائية والنفايات التي أطلقها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في شهر أيار/مايو ٢٠٠٩، والجهات المانحة الجديدة وغير التقليدية، والشركاء الحاليين. وبالنظر إلى ما تم تحقيقه من نجاحات حتى الآن، فلا بد من المضي في نفس المسار لضمان تحقيق الهدف المحدد لعام ٢٠٢٠.

٨ - وإثر هذين البيانين، جرى عرض فيلم عن صربيا.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - إقرار جدول الأعمال

٩ - أقر الفريق العامل جدول الأعمال الوارد أدناه بالاستناد إلى جدول الأعمال المؤقت الذي جرى تعميمه في الوثيقة SAICM/OEWG.1/1/Rev.1:

١ - افتتاح الاجتماع.

٢ - المسائل التنظيمية:

- (أ) إقرار جدول الأعمال؛
- (ب) تنظيم العمل.
- ٣ - تحديد الأولويات وأهداف الاجتماع.
- ٤ - لحة عامة عن الأنشطة المنفذة في إطار النهج الاستراتيجي لإدارة الدولية للمواد الكيميائية في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١.
- ٥ - تنفيذ النهج الاستراتيجي:
- (أ) تقييم وتوجيه عملية تنفيذ النهج الاستراتيجي واستعراضه واستكمالته؛
- (ب) الموارد المالية والتقنية للتنفيذ؛
- (ج) المسائل الجديدة والناشئة في مجال السياسات.
- ٦ - استراتيجية القطاع الصحي.
- ٧ - التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- ٨ - الأنشطة المقررة للأمانة ومشروع ميزانيتها لفترة السنتين ٢٠١٣ - ٢٠١٥.
- ٩ - التحضيرات للدورة الثالثة للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية.
- ١٠ - مسائل أخرى.
- ١١ - اعتماد تقرير الاجتماع.
- ١٢ - اختتام الاجتماع.
- باء - تنظيم العمل
- ١ - الحضور
- ١٠ - حضر الاجتماع الممثلون الحكوميون للبلدان التالية: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبولندا، وتايلند، وتشاد، وتوغو، وجامايكا، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر كوك، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، والصين، وغابون، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وفرنسا، والفلبين، وفتريولا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكيريباس، وكينيا، وليبيا، وليبيريا، وليتوانيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمكسيك،

وملاوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، وهايتي، والهند، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن.

١١ - حضر الاجتماع ممثلون للجهات الحكومية الدولية التالية بصفة مراقبين: المفوضية الأوروبية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومرفق البيئة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية.

١٢ - حضر الاجتماع ممثلون للمنظمات غير الحكومية التالية: The following non-governmental representatives were present: Abacus for Communities, Agenda for Environment and Responsible Development, All-Ukrainian Association for Youth Cooperation "Alternative V", Armenian Women for Health and Healthy Environment, BaliFokus, Basel Convention Coordinating Centre for Training and Technology Transfer for the African Region, Bipro, Center for Environmental Solutions, Center for International Environmental Law, Centre de Recherche et d'Education pour le Développement, Centre for Environment and Sustainable Development "ECO-Accord", Centro de Análisis y Acción en Tóxicos y sus Alternativas, Chemistry Industry Association of Canada, EcoLomics International, Environmental Ambassadors (Ambasadori zivotne sredine), Environment and Social Development Organization, Environmental Protection and Sustainable Development Society, Environmental Sciences Center EULA-Chile, FluoroCouncil, Global Alliance for Incinerator Alternatives, Greenpeace East Asia, Information Technology Industry Council, International Chemical Secretariat, International Council of Chemical Associations, International Council on Mining and Metals, International Labour Foundation for Sustainable Development (Sustainlabour), International POPS Elimination Network, International Society of Doctors for the Environment, Pesticide Action Network, Red de Acción sobre Plaguicidas y Alternativas en México, Resource Centre Leskovac, Society of Environmental Toxicology and Chemistry, Swedish Society for Nature Conservation, Thanal, United States Council for International Business, Women in Europe for a Common Future, WorkSafe, World Chlorine Council, Zoi Environment Network.

١٣ - حضر الاجتماع ممثلون للمجموعات التالية: مركز صربيا للإنتاج الأنظف، شركة Policy Analysis and Chemical، وجامعة هونغ كونغ المعمدانية، Construction Specialties, Inc، وجامعة ستكهولم، وجامعة ستكهولم، وصناعات اللعب في أوروبا، وجامعة بلغراد، وجامعة ماساشوسيتس أمهيرست، وجامعة نوفي ساد.

أعضاء المكتب

- ٢

١٤ - بما أن النظام الداخلي للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية يُطبق على مجريات اجتماع الفريق العامل مع تعديل ما يلزم تعديله، يتولى المكتب المنتخب في الدورة الثانية للمؤتمر مهام المكتب أيضاً خلال الاجتماع الحالي. بيد أن عدداً من أعضاء المكتب الذين انتخبهم المؤتمر قد استبدلوا من جانب حكوماتهم أو مجموعاتهم الإقليمية خلال الفترة التي تلت الدورة الثانية للمؤتمر على النحو التالي: حلّ السيد أوزفالدو الفاريز - بيريز محل السيد كارلوس بورتالس (شيلي)؛ وحلّ السيد تيرويوشي هاياميزو محل السيد ايساكوت تودا (اليابان)؛ وحلّت السيدة يوهانا ليسنغر - بيتز (السويد) محل السيد فيكتور ايسكوبار باريديس (إسبانيا). ولم يتمكن السيد شيخ إندي سيللا (السنغال) من الحضور وحضرت بالنيابة عنه السيدة فاغامو سي.

١٥ - وتبعاً لذلك، تولى الممثلون التالية أسماؤهم مهام أعضاء مكتب الفريق العامل:

الرئيس: السيد إيفان إيرزن (سلوفينيا)

نواب الرئيس: السيد أوزفالدو الفاريز - بيريز (شيلي)

السيد تيرويوشي هاياميزو (اليابان)

السيدة فاغامو سي (السنغال)

السيدة يوهانا ليسنغر - بيتز (السويد)

١٦ - وتولى السيد هاياميزو مهام المقرر.

تنظيم العمل

- ٣

١٧ - إبان اضطلاع الفريق العامل بأعماله في الاجتماع الحالي، كان معروضاً عليه وثائق عمل ووثائق إعلامية تتعلق بمختلف البنود المدرجة في جدول أعمال الاجتماع. وترد في المرفق الخامس لهذا التقرير قائمة بتلك الوثائق، رُتبت وفقاً لبنود جدول الأعمال.

١٨ - واتفق الفريق العامل على العمل في جلسات عامة كل يوم من أيام الاجتماع، من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠ ومن الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠، على أن تعدل هذه المواعيد حسب الاقتضاء، وأن ينشئ ما يراه ضرورياً من الأفرقة الصغيرة. واتفق الفريق العامل أيضاً على أن يكون الاجتماع الحالي اجتماعاً لا ورقياً، وأن توزع الوثائق بشكلها الإلكتروني فقط إلا إذا طُلبت نسخة ورقية منها.

بيانات بشأن أهداف الاجتماع

- ٤

١٩ - أدلى عدد من الممثلين ببيانات عامة، وكان من بينهم عدة ممثلين تكلموا باسم مجموعات من البلدان. وتناولت البيانات المسائل التي ستناقش خلال الاجتماع. وألقيت أولاً بيانات باسم المجموعات الإقليمية من البلدان، تلتها بيانات ألقاها ممثلو فرادى البلدان وممثلون لمنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية.

٢٠ - وأعرب الممثلون الذين تحدثوا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عن التزامهم الكامل بالنهج الاستراتيجي، وتقدموا بالشكر إلى جميع من شاركوا في تنظيم الاجتماع الحالي الذي سيؤدي دوراً هاماً في إطار الإعداد للدورة الثالثة للمؤتمر. وقال الممثلون إن هناك حاجة لوضع نظام إبلاغ يتيح تتبع التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي، ودعوا إلى أن يؤخذ في الاعتبار العمل الذي تقوم به العمليات والصكوك الدولية الأخرى، وإلى تشجيع التأزر فيما بينها. ورحب الممثلون بالمقررات المتعلقة بالتأزر التي اعتمدها مؤتمرات الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، خلال اجتماعها الأخيرة. ودعوا إلى الإسهام بهذه المقررات مباشرة في الدورة الثالثة للمؤتمر. وفي الختام رحب الممثلون أيضاً بالوثيقة الختامية الصادرة عن العملية التشاورية المعنية بخيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات، والتي ستنظر فيها كل من الدورة الاستثنائية لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى

البيئي الوزاري العالمي، والدورة الثالثة للمؤتمر، اللتان ستعقدان في عام ٢٠١٢. ونوهوا إلى أهمية عدم استباق تلك المناقشات.

٢١ - وتحدث أحد الممثلين باسم مجموعة البلدان الأفريقية، فأكد أن تنفيذ النهج الاستراتيجي يمر بمرحلة شديدة الأهمية. ومن غير الممكن الوصول إلى أهداف عام ٢٠٢٠ ما لم يتم توفير موارد مالية مستدامة نظراً لأن التمويل المستدام هو ركيزة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ولذلك حذر الممثل من إضافة مسائل سياساتية جديدة ناشئة إلى خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بدون تخصيص الأموال اللازمة لها لضمان تنفيذ الأنشطة ذات الصلة. ودعا المانحين إلى تعبئة موارد مالية كافية وملائمة ويمكن التنبؤ بها من أجل التنفيذ. وقد كانت أفريقيا واحدة من الأقاليم التي استفادت فائدة قصوى من المشاريع الواقعة في إطار برنامج البداية السريعة. ومن الضروري تمديد فترة عمل هذا البرنامج والصندوق الاستثماري إلى حين إنشاء آلية تمويل دائمة وبعيدة المدى، نظراً لأن البرنامج وحده لا يمكنه تلبية احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. لقد كان تخصيص التمويل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية كجزء من التجديد الخامس لموارد مرفق البيئة العالمية تطوراً مرحباً به، كما أن مجال التركيز على المواد الكيميائية يجب أن يتم توسيعه عند التجديد السادس للموارد. ويلتزم الإقليم الذي ينتمي إليه الممثل بضمان تحقيق أهداف النهج الاستراتيجي وسيسعى جاهداً لدفع المناقشات إلى الأمام.

٢٢ - وقالت إحدى الممثلات، متحدثة باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، إن الفريق العامل يجب أن يغتنم الفرصة التي وفرها هذا الاجتماع لدعوة جميع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي للتعهد مجدداً بتحقيق أهداف عام ٢٠٢٠. وأشادت الممثلة بالنجاحات التي حققتها برنامج البداية السريعة واقترحت أن يُحاط علماً بما الممثلون في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في عام ٢٠١٢. وحثت جميع أصحاب المصلحة على مواصلة دعم البرنامج وصندوقه الاستثماري. ورغم إقرارها بنتائج العملية التشاركية إلا أنها أشارت إلى أن الفريق العامل لديه فرصة لتقديم مقترحات محددة إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية بشأن وسيلة مستقبلية لتقديم المساعدة التقنية والمالية التي من شأنها السماح للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من تحقيق أهداف عام ٢٠٢٠. وبالإشارة إلى الاجتماعات الإقليمية عبرت الممثلة عن شكرها لحكومة إسبانيا على دعمها لعقد الاجتماع الإقليمي في بنما عام ٢٠١١ وقالت إن مثل هذه الاجتماعات أهمية كبيرة لعمل النهج الاستراتيجي.

٢٣ - وقال أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، إن إقليمه، مع ما يتميز به من تنوع الأولويات، ملتزم بتعزيز الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة، مشيراً إلى أن هناك العديد من البلدان التي سنت مؤخراً و/أو استكملت تشريعات لتحسين إدارة المواد الكيميائية. وتابع الممثل قائلاً إنه من بين المسائل الناشئة يولي إقليمه أولوية عالية للعمل المتعلق باستخدام الرصاص في الطلاء، وحث المجتمع الدولي على التخلص الفوري من استخدام الرصاص. وفيما يتعلق بالتمويل، دعا الممثل الفريق العامل إلى توصية المؤتمر بالنظر في تمديد تمويل برنامج البداية السريعة كي يتسنى توسيع نطاق الزخم المكتسب ليشمل تلك البلدان التي لم تحصل بعد على التمويل. وفي الختام، عبر عن أمله في أن يؤدي هذا

الاجتماع إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال إدارة المواد الكيميائية وأن تتم الإشارة إلى أهمية النهج الاستراتيجي في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٢٤ - وبين ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، متحدثاً بوصفه رئيس البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، كيفية عمل البرنامج المشترك وكيفية تطوره منذ الدورة الثانية للمؤتمر، مشيراً إلى أن البنك الدولي قد أصبح منظمة مشاركة وأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد وصل إلى المراحل النهائية للانضمام إلى البرنامج. وقال الممثل إن البرنامج المشترك قد تطوع في الدورة الثانية للمؤتمر بالقيام بدور قيادي في العمل المتعلق بالمسائل السياساتية الناشئة وأنه سيستمر في العمل في هذا الصدد، نظراً لأن إحدى وظائفه تتعلق بالتنسيق.

٢٥ - بعد ذلك قدمت بيانات من ممثلين لفرادى البلدان والمنظمات.

٢٦ - وعبر جميع الممثلين الذين تحدثوا، عن شكرهم للأمانة على المساعي التي ظلت تبذلها منذ الدورة الثانية للمؤتمر وجددوا التزامهم بعملية النهج الاستراتيجي. ورحب العديد منهم بتعيين السيد كاستن رئيساً لفرع المواد الكيميائية ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة والسيدة ليونور الفارادو منسقة للنهج الاستراتيجي.

٢٧ - وعبر أحد الممثلين عن اعتقاده بأن النهج الاستراتيجي ينتقل من وضع السياسات والتفاوض بشأنها إلى تنفيذها، الأمر الذي يتطلب تحويل التركيز نحو تحديد الفرص المتاحة والمحتملة لتنفيذ النهج الاستراتيجي بصورة أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، وصف عدد من الممثلين جهود التنفيذ على الصعيد الوطني.

٢٨ - وقال ممثل آخر إنه يتعين الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية للبلدان وباحثياتها، نظراً لأن البلدان المتقدمة والنامية تتمتع غالباً بأوضاع غير متكافئة عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ويجب إعطاء الأولوية لإيجاد حلول للتحديات الماثلة مع إدراك مبدأ المسؤوليات المشتركة المتفاوتة. ومن المهم جداً بناء قدرات البلدان النامية. ودعا ممثل آخر الفريق العامل إلى أن تكون لديه رؤية واضحة ومحددة لضمان حصول البلدان النامية على وسائل لإدارة المواد الكيميائية بشكل صحيح. وفي هذا الصدد فإن أي آلية مالية يعتمدها المؤتمر لا بد أن تكون قوية وشفافة وأن يتم استكمالها ببرنامج عمل يوفر للبلدان قدرات لتنفيذ الأنشطة ويكفل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٢٩ - وقال ممثلان إن من المهم أن يُرسي هذا الاجتماع الأسس اللازمة لعقد الدورة الثالثة للمؤتمر، مشيرين إلى أن تلك الدورة ستكون حاسمة على صعيد تنسيق الجهود للوصول إلى أهداف عام ٢٠٢٠ من خلال مواصلة تطوير تنفيذ النهج الاستراتيجي. وقال أحدهما إن نجاح المشاريع التابعة لبرنامج البداية السريعة على صعيد حفز عمل أصحاب المصلحة المتعددين ينبغي أن يشجع الحكومات المانحة على زيادة مساهمتها المالية، مرحباً بالمشاريع التي ساعدت في بناء بيئة مواتية في البلدان النامية. ودعا إلى تمديد فترة عمل البرنامج وصندوقه الاستئماني نظراً لأن هناك حاجة لإنشاء آلية مالية عالمية طويلة الأجل لتوفير أموال يمكن التنبؤ بها لضمان مستقبل مستدام وخال من السموم.

ثالثاً - تحديد الأولويات وتحقيق الأهداف

٣٠ - شرح الرئيس، عند تقديمه لهذا البند، خططه وتوقعاته العامة للاجتماع، كما هو مبين في المذكرة التصورية (SAICM/OEWG.1/2).

٣١ - أحاط الفريق العامل علماً بالمعلومات المقدمة.

رابعاً - عرض عام للأنشطة في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١١

٣٢ - لدى تقديم هذا البند، قدم ممثل الأمانة وصفاً للأنشطة المضطلع بها في إطار النهج الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١١، كما وردت في مذكرة الأمانة (SAICM/OEWG.1/3).

٣٣ - وفي المناقشات التي تلت ذلك، وجه عدد من الممثلين، بمن فيهم عديدون تحدثوا باسم مجموعات من البلدان، الانتباه إلى أنشطة تنفيذ النهج الاستراتيجي وتعزيز إدارة المواد الكيميائية التي كانت تضطلع بها المؤسسات الصناعية على المستويين الإقليمي والوطني منذ الدورة الثانية للمؤتمر. ورحب العديد من الممثلين بالعمل الذي اضطلعت به الأمانة على المستوى الإقليمي، واصفين الاجتماعات التي عقدت حتى الآن بأنها ذات أهمية كبيرة لتنفيذ النهج الاستراتيجي نظراً لكونها وفرت منبراً لتبادل الآراء ومناقشة مسائل محددة بصورة تفصيلية، فعززت بذلك المشاركة، على سبيل المثال، في دورات المؤتمر. وعبروا عن شكرهم لجميع المشاركين في تنظيم الاجتماعات الإقليمية.

٣٤ - أحاط الفريق العامل علماً بالمعلومات المقدمة وأثنى على الأمانة للجهود التي بذلتها خلال الفترة منذ الدورة الثانية للمؤتمر.

خامساً - تنفيذ النهج الاستراتيجي

ألف - تقييم وتوجيه عملية تنفيذ النهج الاستراتيجي واستعراضه واستكمالها

١ - الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي

٣٥ - عرضت ممثلة الأمانة لدى تقديم هذا البند، مذكرة الأمانة التي تتضمن وصفاً عاماً للأعمال التي قامت بها الأمانة في إطار الإعداد لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي (SAICM/OEWG.1/4) والوثائق الإعلامية المتعلقة ببيانات خط الأساس والبيانات الأولية التي تم تجميعها باستخدام أداة الإبلاغ الإلكترونية، بالإضافة إلى موجز للبيانات المجمعة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمعلومات المقدمة من البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي. وتوجهت ممثلة الأمانة بالشكر إلى أصحاب المصلحة الذين أبلغوا عن بياناتهم منذ الدورة الثانية للمؤتمر، وأشارت إلى أنه قد تم تجميع بيانات لخط الأساس موثوقة خاصة بسبعة من المؤشرات العشرين، ويقدم معظمها معلومات عن الترتيبات المؤسسية الأولية. وفيما يتعلق بالمؤشرات المتبقية، فإن البيانات الأولية المجموعة للتقرير المرحلي الأول قد سدت عدداً من الثغرات، ووفرت للمرة الأولى بيانات مقارنة لمؤشرات أخرى، لا سيما المؤشرات المتعلقة بالحد من المخاطر، والمعارف والمعلومات، والاتجار الدولي غير المشروع. وعلى الرغم من أن التقرير قد ركز على المعلومات الكمية، فإن التقرير عن التقدم المحرز الذي سيقدم إلى الدورة الثالثة للمؤتمر سيتضمن معلومات نوعية أيضاً.

٣٦ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، تحدث ممثل منظمة الأغذية والزراعة باسم البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، فاسترعى الانتباه إلى وثيقة إعلامية تعرض أنشطة البرنامج في تنفيذ النهج الاستراتيجي. وسلط أحد الممثلين الضوء أيضاً على الأنشطة التي تقوم بها رابطته في تنسيق ما يقوم به قطاع الصناعات الكيميائية من أعمال تتعلق بالنهج الاستراتيجي.

٣٧ - وشدد العديد من الممثلين على أن الإبلاغ الدقيق الرامي إلى قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف المحدد لعام ٢٠٢٠ أمرٌ حاسم يستتير به المؤتمر فيما يتخذ من إجراءات. وقالوا إنهم يدركون التحديات التي يطرحها تحويل الموارد من التنفيذ إلى الإبلاغ، لكنهم لا يوافقون على إجراء أي تخفيض في عدد المؤشرات. وقال أحد الممثلين وهو يتحدث باسم مجموعة من البلدان إن المؤشرات العشرين توفر أداة قوية لرصد نشاط النهج الاستراتيجي على المستوى العالمي، لكنها قد لا تكفي للتأكد مما إذا كان هذا الهدف قد يتحقق أم لا في عام ٢٠٢٠. وقالت ممثلة أخرى إن حولة الإبلاغ الثانية ستكون لازمة لفهم الطريقة التي تعمل بها المؤشرات، ولكن بلدها لا يستطيع تأييد أي توصية بتحديد هدف لعملية تقييم التقدم على صعيد التنفيذ.

٣٨ - وقال أحد الممثلين إن المعلومات التي قُدمت بشأن نتائج الجمع الأولي للبيانات عن عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، والتي وصفها "بلقطات"، كانت مفيدة، وأعرب عن أمله في أن تشكل أساساً لتقييم مفيد لما أحرز من تقدم، وذلك عن طريق استخدام المعلومات الكمية والتنوعية الحالية. ورداً على سؤال طرحه الممثل نفسه عما إذا كان التقدم يمكن أن يقيّم عن طريق استعمال البيانات الكمية الحالية وبالاستخدام الأفضل للبيانات النوعية، ذكرت ممثلة الأمانة بأن الإجابات الإضافية باستخدام هذه الأداة من شأنها أن تقدم نتائج استرشادية. وينبغي أن يكون من الممكن أيضاً إبراز المزيد من الاتجاهات والاختلافات بين الأقاليم، بالرغم من ضرورة الحصول على المزيد من البيانات من منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومن أفريقيا، بصفة خاصة.

٣٩ - وأعرب العديد من الممثلين عن قلقهم من أن ثلث البلدان فقط قد أجابت مستخدمة الأداة الإلكترونية التي طورها الأمانة لتيسير الإبلاغ عن تنفيذ النهج الاستراتيجي، ورأى عدد آخر أن من الضروري الاتصال بأمانات الاتفاقيات ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات للتأكد مما إذا كانت معدلات الإجابة في عملية جمع البيانات التي تقوم بها مساوية لمعدلات الإجابة الخاصة بالنهج الاستراتيجي. وربما يمكن لهذه الأمانات أن تقدم بيانات إضافية من شأنها أن تساعد على نشر المزيد من المؤشرات، أو أن تقترح طرقاً لتحسين معدلات الرد.

٤٠ - أثار العديد من الممثلين تساؤلات بشأن مقترح الأمانة بتقصير دورة الإبلاغ لتصبح سنتين، موجّهين الانتباه إلى الاحتياجات من الموارد. وأفاد أحد الممثلين عن وجود بعض المصاعب المرتبطة باستعمال الأداة الإلكترونية للإبلاغ، قائلاً إن هذه الأداة ربما أسهمت في انخفاض معدل الإجابات وأن من الواجب المضي في فحصها لجعلها فعالة بقدر الإمكان.

٤١ - وذكر أحد الممثلين أن منظمته ستقدم تقريراً تكميلياً عن الأنشطة، مشيراً إلى أن المؤشرات ليست مناسبة بأكملها.

٤٢ - ورداً على القضايا التي أثبتت، ذكرت ممثلة الأمانة بأنه يمكن للأمانة أن تقدم مساعدة لتلك البلدان التي واجهت مشاكل في استخدام هذه الأداة، مما يؤدي إلى تحسين الإبلاغ والحصول على عينة أفضل تمثيلاً للواقع. وأوضحت أن مقترح الأمانة المتعلق بدورة الإبلاغ سيبدأ بدورة مدتها سنتان (٢٠٠٩ - ٢٠١٠) لإعداد التقرير الأول الذي يقدم للمؤتمر، ثم تتواصل بعد ذلك بدورات الثلاث سنوات الأصلية اعتباراً من عام ٢٠١١. وأنه من شأن ذلك أن يخفف من وطأة القيود الزمنية وأن يسمح للأمانة بأن تركز على تحسين البيانات المتاحة للتقييم.

٤٣ - واتفق الفريق العامل على أن تقتصر فترة الإبلاغ المبدئية على تغطية الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٠، على أن تنفذ دورة الإبلاغ الثلاثية السنوات اعتباراً من عام ٢٠١١. ويضاف إلى ذلك، أنه نظراً لأنه من غير المحتمل أن تعقد الدورة الثالثة للمؤتمر قبل النصف الثاني من عام ٢٠١٢، فقد وافق الفريق على إعادة فتح مَنفذ الدخول إلى الأداة الإلكترونية لتمكين المزيد من أصحاب المصلحة من تقديم أو إضافة بياناتهم في موعد غايته نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٢ - إضافة أنشطة إلى خطة العمل العالمية

٤٤ - وعند تقديم هذا البند، أشارت ممثلة الأمانة إلى أن المقترح المقدم من حكومة سويسرا لإضافة التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة كمجال عمل جديد لخطة العمل العالمية كان قد قُدم في الأصل أثناء الدورة الثانية للمؤتمر. أما الإضافة الثانية المقترحة على خطة العمل العالمية، فتتعلق بالمواد الخطرة أثناء دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، والتي كانت قد وضعت أثناء الاجتماع الإقليمي الإفريقي الرابع بشأن النهج الاستراتيجي.

٤٥ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب معظم الممثلين الذين أخذوا الكلمة عن تأييدهم إدراج أنشطة تتعلق بهذين المجالين في خطة العمل العالمية، مع مراعاة التعديلات التي تُقدم بها ممثلون أثناء الاجتماعات الإقليمية التي عُقدت خلال الأشهر الماضية. وأضاف بعضهم أنه قد يكون لديهم تعديلات محددة على القائمة المقترحة للأنشطة. بيد أن عدداً منهم أكد على أهمية مراعاة العمل الجاري بشأن القضايا المطروحة على بساط البحث وقالوا إن من الضروري تفادي الازدواجية. وأكد أحد الممثلين أن عملية إدراج أنشطة في الخطة العالمية لم تتضمن أي إشارة إلى استحداث مجالات عمل جديدة وأن النظر في مجالات العمل الجديدة يتطلب استعراضاً دقيقاً للجدول ألف من الخطة.

٤٦ - وطلب أحد الممثلين، وهو يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، تقديم الدعم إلى البلدان النامية لإدارة المواد النانوية، وبناء القدرات وتطوير أدوات إدارة المخاطر. وصرح آخرون بأن من الأهمية بمكان تقاسم المعلومات وبيانات المخاطر. ورحب أحدهم بالجهود الرامية لزيادة فهم تأثيرات المواد النانوية على الصحة والسلامة البيئيتين وذلك عن طريق تقاسم المعلومات، مُرجحاً في هذا الصدد بحلقات العمل بشأن زيادة الوعي التي يجريها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (يونيتار) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٤٧ - صرح أحد الممثلين بأن الأمر يحتاج إلى المزيد من التحليل قبل التمكن من إدراج أنشطة التكنولوجيا النانوية في الخطة العالمية، ذلك أن هذه القضية ليست من النضج الذي عليه قضية المواد الخطرة، حيث تم اكتساب خبرات كبيرة في الإدارة السليمة وصياغة تشريعات ذات صلة بذلك. وقال

ممثل آخر أنه من السابق لأوانه النظر في مجالات عمل جديدة في إطار الخطة العالمية في الوقت الذي لم تصل فيه الاستراتيجية الجامعة للسياسات إلى مرحلة التنفيذ الكامل.

٤٨ - صرح أحد الممثلين بأن تواصل العمل بشأن المواد الخطرة داخل دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية ينهض كنموذج جيد للطريقة التي يمكن بها لمجتمع النهج الاستراتيجي أن يعمل لحل المشاكل؛ وصرح آخر بأن ذلك قد أبرز الصلة المهمة بين المواد الكيميائية وإدارة النفايات. ورحب أحدهم بإضافة مجال عمل جديد بشأن هذه القضية إلى خطة العمل العالمية، حيث أن ذلك سوف يُشجع الحكومات ودوائر الصناعة وأصحاب المصلحة الآخرين على اتخاذ مبادرات تتعلق بالنفايات الكهربائية والإلكترونية لدعم أهداف النهج الاستراتيجي.

٤٩ - ورحب أحد الممثلين، وهو يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، بالإجراء الذي اعتمده المؤتمر أثناء دورته الثانية بإدراج أنشطة جديدة في خطة العمل العالمية، والذي يمثل خطوة مهمة نحو ضمان انعكاس القضايا الناشئة انعكاساً كاملاً في الخطة، واستدامة تحديثها. وقال آخر إن من المهم تقييم الأنشطة المقترحة في ضوء المعايير الواردة في الإجراء، وبصفة خاصة أهميتها وفعاليتها التكليفية.

٥٠ - ووجه عدد من الممثلين الانتباه إلى صعوبة فصل بحث الإجراءات المقترحة للمضي قدماً في المسائل الجديدة الناشئة في مجال السياسة العامة عن مناقشة إضافة الأنشطة الجديدة المقترحة إلى الخطة العالمية. ودعا أحد الممثلين إلى تقديم توضيحات بشأن المنهجية المستخدمة للنظر في الإضافات إلى الخطة العالمية والمسائل الناشئة في مجال السياسة، وحذر العديد من الممثلين من الخلط بين الاثنين. واقترح بعض الممثلين أن تستمر الأنشطة الدولية المتعلقة بالمشاريع التي تستدعي اتباع نهج عالمي، حتى وإن تم فصلها عن المسائل الناشئة في مجال السياسة وضمها إلى الخطة العالمية.

٥١ - اتفق الفريق العامل على استئناف بحثه لهذا البند بعد الفراغ من بحث البند ٥ (ج).

٥٢ - نظر الفريق العامل في البند ٥ (ج) من جدول الأعمال، ولم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه، ومن ثم اتفق على تكوين لجنة جامعة، برئاسة السيد باري ريفيل (أستراليا)، لمواصلة النظر في تلك المسائل وإيجاد طريق للمضي إلى الأمام.

٥٣ - وترد وقائع نظر اللجنة في بند جدول الأعمال في المرفق الرابع لهذا التقرير.

٥٤ - وعقر نظر اللجنة في البند، أورد رئيس اللجنة أن المناقشات أثارت نقاطاً متنوعة ومهمة بالنسبة لجميع المسائل الناشئة والجديدة في مجال السياسة العامة التي تخضع للنظر حالياً في الفريق العامل. وطرح الممثلون مقترحات من بينها ضرورة تبسيط قوائم الأنشطة المقترحة وتجنب التكرار في عمل النهج الاستراتيجي في المستقبل؛ وتجريب الإضافات المقترحة مع مراعاة أفضل الممارسات؛ وضرورة دراسة مسألتَي الجدوى والمخاطر دراسة كافية.

٥٥ - قدم الرئيس ورقة غرفة اجتماع تتضمن مشروع مقرر بشأن إدراج أنشطة جديدة في خطة العمل العالمية، اقترح فيها على المؤتمر إدراج الأنشطة المتعلقة بالتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة والأنشطة الجديدة المتصلة بالمواد الخطرة ضمن دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية في خطة العمل العالمية.

٥٦ - ونظراً لعدم إمكانية مناقشة محتوى ورقة غرفة الاجتماع مناقشة تفصيلية بسبب ضيق الوقت، اتفق الفريق العامل على أن يقدم الممثلون الراغبون تعليقات خطية إلى الأمانة لضمان وجود اتساق بين جزئي مشروع المقرر.

٥٧ - ويرد في المرفق الأول من هذا التقرير مقرر الفريق العامل المفتوح العضوية - ١/١، بشأن إدراج الأنشطة الجديدة في خطة العمل العالمية بالصيغة التي اعتمدها الفريق العامل.

باء - الموارد المالية والتقنية للتنفيذ

١ - استكمال بشأن برنامج البداية السريعة

٥٨ - عرضت ممثلة الأمانة، عند تقديمها لهذا البند، مذكرات الأمانة التي تتضمن معلومات محدثة عن برنامج البداية السريعة وعن حالته SAICM/OEWG.1/5 و SAICM/OEWG.1/INF/12/Rev.1 على التوالي). واسترعت الممثلة الانتباه إلى ضرورة معالجة مسألة صرف الأموال بعد شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، كي يتسنى إتمام جميع الأنشطة الجارية في إطار المشاريع المدرجة في حافظة البرنامج.

٥٩ - وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، سلّم جميع الممثلين الذين تحدثوا بأهمية برنامج البداية السريعة وأيدوا المقترح المقدم من الأمانة بالسماح بتمديد الالتزامات المالية للصندوق الاستثماري، واستمرار الإفراج عن الأموال لضمان التنفيذ الكامل لجميع الأنشطة الحالية. وصرح الكثير من الممثلين بأن الفريق العامل يحتاج إلى بدء مناقشة الترتيبات المالية الطويلة الأجل دون إبطاء، بما في ذلك إنشاء آلية تمويل دائمة تحدم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وأشار أحد الممثلين إلى أن ذلك البرنامج لم يكن الغرض منه أبداً تمويل التنفيذ الكامل، وأنه قد قدم الكثير لتوفير بيئة تمكينية في الكثير من البلدان؛ وصرح العديد من الممثلين بأنه ينبغي تمويله تمويلًا كافيًا وتمديده إلى أن يتم إنشاء مثل هذه الآلية. وصرح أحد الممثلين بأن وجود آلية مستقرة للتمويل أمرٌ حاسم بالنسبة للبلدان النامية التي تعاني من أوجه الضعف في ميدان إدارة المواد الكيميائية، وأن تنفيذ النهج الاستراتيجي يتطلب مساعدة مالية وتقنية، وبخاصة في مجال بناء القدرات وتطوير الهياكل الأساسية. واقترح ممثل آخر بأن يبنى بحث الدور المستقبلي للبرنامج على تقييم فعاليته وكفاءته الأمر الذي ينطوي على مشاركة واسعة النطاق من جانب أصحاب المصلحة. وألح أحد الممثلين إلى أن الهبات الصغيرة التي يقدمها مرفق البيئة العالمية وجهات أخرى كتمويل يمكن أيضاً أن تُحدث فرقاً وذلك بالمساعدة في زيادة الوعي بشأن استعمال المواد الكيميائية وإدارتها بصورة سليمة.

٦٠ - صرح الكثير من الممثلين بأن هناك حاجة لتشجيع المساهمات من المانحين الجدد، وأن دعوة المؤتمر إلى اتخاذ إجراءات في القرار ٣/٢ بتوسيع نطاق قاعدة المانحين قد ذهبت أدراج الرياح، وأن عدم كفاية الموارد يعوق تنفيذ النهج الاستراتيجي وتحقيق التقدم نحو غاية ٢٠٢٠. وحذر أحد الممثلين، من إنه بدون الإرادة السياسية الضرورية والالتزام المتجدد، قد لا يستطيع الفريق وضع توصية مناسبة.

٦١ - وبصدد الحديث عن المضي قدماً، دعا ممثلان، يتحدث كل منهما نيابة عن مجموعة من البلدان، ويدعمهما العديد من الممثلين الآخرين، إلى إنشاء فريق اتصال لمناقشة تمويل ما بعد برنامج البداية السريعة من أجل تقديم مقترح إلى المؤتمر في دورته الثالثة. ويمكن للفريق أن يناقش الترتيبات العملية، التي تراعي ضيق الوقت المتبقي لتحقيق الهدف المحدد لعام ٢٠٢٠، وإمكانية تحقيق ضمان التزام أكبر أثناء

دورة تجديد الموارد السادسة لمرق البيئية العالمية وذلك لدفع التقدم نحو غاية عام ٢٠٢٠؛ والخيارات لضمان أن تؤدي العملية التشاورية بشأن خيارات التمويل للمواد الكيميائية والنفايات إلى حشد الموارد المنتظمة على نطاق من المرجح أن يُمكن من تحقيق تلك الغاية. وأشار أحد الممثلين، وهو يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان إلى ضرورة استمرار المساهمات في الصندوق الاستئماني حتى نهاية ٢٠٢٠، وتقديم تقرير عن أداء الآلية إلى كل دورة من دورات المؤتمر؛ وأنه ينبغي تشجيع برامج الإرشاد الإقليمية، والتشديد بصفة خاصة على المساءلة والشفافية.

٦٢ - وذكرت إحدى الممثلات، وهي تتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان ويؤيدها عدد من الممثلين الآخرين إنها لا تعتقد أن من الضروري إنشاء فريق اتصال. فالجلس التنفيذي للبرنامج، الذي كلفه المؤتمر بموجب قراره ٣/٢ بتقييم البرنامج، كان يفتقر إلى المعلومات اللازمة لاستكمال استعراض منتصف المدة للبرنامج وهكذا لم يتمكن من الموافقة على توصية بشأن مستقبل البرنامج لينظر فيهما الفريق العامل. وقالت إن الفريق، من ناحيته، يجب ألا يستبق التوصية التي تقدم من جانب المجلس، الذي بحث التقارير بشأن البرنامج تفصيلاً عبر عدد من السنوات، وإن الخطوة التالية يجب أن تكون إصدار المجلس لتوصية.

٦٣ - وقال المستشار القانوني الأقدم لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إن الفريق العامل قد كلف بتغطية طائفة واسعة من قضايا التنفيذ، وأنه لا توجد تناقضات مع قرارات المؤتمر تمنع الفريق العامل من مناقشة المسائل المعنية.

٦٤ - وافق الفريق العامل على استئناف نظره في هذا البند بعد أن يفرغ من مناقشة الموارد المالية والتقنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي (أنظر الفرع ٢ أدناه).

٦٥ - نظر الفريق العامل في الموارد المالية والتقنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي وفي المسائل الأخرى التي قد تنطوي على تأثير على برنامج البداية السريعة، بعدها طلب الرئيس إلى الأمانة أن تُعد مشروع مقرر يطلب إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية اعتماد قرار لتعديل اشتراطات القرارين ٤/١ و ٣/٢ لضمان السماح باستمرارية التعهدات المالية لمشاريع الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ واستمرارية صرف الأموال إلى حين اكتمال الأنشطة المقامة في جميع المشاريع المدرجة في الحافظة.

٦٦ - وبعد أن قدمت ممثلة الأمانة مشروع القرار، شكل الرئيس فريقاً أصدقاء الرئيس لاستعراض مشروع القرار وتقديم المزيد من التوصيات بغية استكمالها.

٦٧ - وبناءً على ذلك، استكمل فريق أصدقاء الرئيس عمله وقدم إلى الفريق العامل مشروع قرار جديد في شكل ورقة اجتماع يتضمن قراراً يهدف إلى تعديل الحد الزمني لصرف الأموال في إطار برنامج البداية السريعة. ونظراً للحاجة الملحة لبدء العمل من أجل زيادة مساهمات أصحاب المصلحة في الصندوق الاستئماني على وجه السرعة، فقد وافق الفريق العامل على سحب التوصيات المتعلقة بمسارين من مسارات العمل، يرميان لتحقيق هذه الغاية، من مشروع القرار وتضمينها في المرفق الثاني بهذا التقرير.

٦٨ - ويرد في المرفق الأول بهذا التقرير مقرر الفريق العامل المفتوح العضوية ٢/١، بشأن تعديل الحد الزمني لصرف الأموال في إطار برنامج البداية السريعة، الذي اعتمده الفريق العامل.

الموارد المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ النهج الاستراتيجي

- ٢

٦٩ - عرض ممثل الأمانة مقدماً لهذا البند، وأعقبه ممثل مرفق البيئة العالمية الذي قدم توضيحاً بشأن بعض جوانب المذكرة المقدمة من الأمانة عن الموارد المالية والتقنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي (SIAM/OEWG.1/6). وأشار ممثل المرفق أيضاً إلى أنه، وبموجب التجديد الخامس لموارد مرفق البيئة العالمية، وضعت خطة للمواد الكيميائية تتضمن دعماً للأنشطة ذات الصلة بالملوثات العضوية الثابتة والإدارة السليمة للمواد الكيميائية وخفض مستويات الزئبق. وقد خصص المرفق ١٠ ملايين دولار، مع الوكالات ذات الصلة وأمانة النهج الاستراتيجي، لتنفيذ مشاريع تجريبية لإدارة السليمة للمواد الكيميائية التي تشمل النفايات الإلكترونية والرصاص في الطلاء والمواد الكيميائية في المنتجات. إن هذه المشاريع هي قيد التطوير حالياً ومن المؤمل أن تُطلق خلال عام ٢٠١٢. وأخيراً، أحاط المرفق علماً بطلب مجموعة البلدان الأفريقية النظر في إنشاء مجال تركيز أوسع نطاقاً لإدارة المواد الكيميائية خلال التجديد السادس لموارد المرفق.

٧٠ - وقدم ممثل منظمة الصحة العالمية معلومات إضافية استكمالاً لما ورد في مذكرة الأمانة المتعلقة بتحليل المنظمة لعبء الأمراض التي تنسب فيها المواد الكيميائية.

٧١ - وقدم ممثل برنامج البيئة تقريراً عن التقدم المحرز في العملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات على النحو المبين في الوثيقة الختامية للعملية (SIAM/OEWG.1/INF/17). وقد قدم الممثل عرضاً عاماً عن العملية، موضحاً أن المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قام بتدشينها وأعلن عنها أول مرة في الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية ستكهولم في أيار/مايو ٢٠٠٩. وكانت العملية تهدف إلى تقييم الوضع الراهن بشأن التمويل من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المستوى الوطني بهدف تحسينه. وقد استنارت العملية التشاورية من اعتقاد على نطاق واسع بوجود فجوة بين ما هو مطلوب للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والوسائل المالية الضرورية لتنفيذها. وتوضح الوثيقة الختامية للعملية التشاورية، آراء وإسهامات المشاركين التي استندت على المناقشات التي دارت في خمسة اجتماعات. ورغم أن الوثيقة لا تمثل وثيقة إجماع فقد وصفت العديد من مجالات الفهم المشترك، وعرضت نهجاً متكاملًا لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وأقر المشاركون بذلك النهج باعتباره يمثل أفضل طريق للمضي قدماً. ونيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فقد أعرب عن عميق تقديره للممثلين الذين شاركوا في رئاسة اجتماعات العملية التشاورية والحكومات والكيانات الأخرى التي قدمت لها الدعم المالي.

٧٢ - وفي المناقشات التي تلت ذلك، أكد جميع الممثلين الذين تحدثوا التزامهم بالنهج الاستراتيجي، حيث وصف بعضهم الطرق التي دعموا بها تنفيذ النهج. كما أعربوا أيضاً عن ترحيبهم بالعمل الذي تم الاضطلاع به في إطار العملية التشاورية. وقال العديد منهم بأهمية اتخاذ نهج متكامل إزاء التمويل في مجموعة المواد الكيميائية والنفايات، على النحو المقترح في الوثيقة الختامية للعملية. واقترح أحد الممثلين أن باستطاعة الأمانة إعداد ملخص وقائي للعملية التشاورية لكي ينظر فيه المؤتمر في دورته الثالثة. وأشار ممثل آخر، متكلماً نيابة عن مجموعة من البلدان، إلى أن الوقت لم يكن بعد للدخول في مناقشة تفصيلية للوثيقة الختامية للعملية وأنه من الأفضل النظر في هذا الموضوع بالتفصيل في الدورة الثالثة للمؤتمر بعد أن ينظر فيها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية الثانية عشرة. وفي ذلك الصدد،

فقد اقترح على الفريق العامل أن يشجع المدير التنفيذي على تضمين توصياته لمجلس الإدارة آراء محددة عن الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها نتائج العملية دوراً في تنفيذ الفقرة ١٩ من الاستراتيجية الجامعة للسياسات، فيما يتعلق بالترتيبات المالية للنهج الاستراتيجي.

٧٣ - ورحب أحد الممثلين بالإجراءات المقترحة في مذكرة الأمانة إلا أنه قال إن من غير الضروري الطلب إلى الأمانة تقييم أهمية التقدم المحرز في العملية التشاورية ونتائجها والتقدم في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ونتائجه بالنسبة لتمويل تنفيذ النهج الاستراتيجي.

٧٤ - دعا الكثير من الممثلين إلى تأمين التمويل للنهج الاستراتيجي واقترح أحدهم ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام للمساهمات العينية في ظل الشكوك التي تكتنف الاقتصاد العالمي، وقال آخر إن مجرد إشراك قطاع الصناعة في التمويل سيثبت أنه ليس كافياً فيما قال ثالث بضرورة أن يوضع في الاعتبار بشكل كامل النطاق العريض للموارد المتاحة عن طريق مختلف الآليات. وقيل أيضاً إنه ينبغي أن تراعى، في تمويل النهج الاستراتيجي، الالتزامات المالية الكبيرة القائمة، كما أن المناقشات المتعلقة بالتمويل ينبغي أن تعتمد على تلك الأسس السليمة. وأشار أحد الممثلين متكلماً نيابة عن مجموعة من البلدان إلى أن موارد التمويل التي تم استكشافها حتى هذا التاريخ لم يثبت أنها كافية لتنفيذ النهج الاستراتيجي تنفيذاً كاملاً وبالتالي فقد رحب بالتمويل الإضافي المخصص من مرفق البيئة العالمية في إطار التجديد الخامس للموارد، حاثاً المرفق على مواصلة دعمه للنهج الاستراتيجي. كما دعا إلى إيلاء الاهتمام بالصعوبات العملية التي تواجه البلدان النامية وشدد على الدور الذي ينتظر أن تؤديه الصناعة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٧٥ - وافق الفريق العامل على تنظيم فريق أصدقاء الرئيس، الذي يشارك في رئاسته السيد آرثر نوغيرا (البرازيل) والسيد غريغ فيليك (كندا) لمناقشة إجراء للتعامل مع المسائل المالية في الاجتماع الحالي.

٧٦ - وافق الفريق العامل، عقب تقديم تقرير شفهي عن نتائج المناقشات التي عقدتها مجموعة أصدقاء الرئيس، على إنشاء فريق اتصال معني بالمساعدة المالية والتقنية يشارك في رئاسته كل من السيد أوسفادو الفارز - بيريز (شيلي) والسيد فيليك، لمناقشة خيارات التمويل الطويلة الأجل للنهج الاستراتيجي.

٧٧ - بعد ذلك أبلغ الرئيس المشارك لفريق الاتصال عن أن الفريق قد أكمل مناقشاته التي شملت مسائل من قبيل التمويل حتى عام ٢٠٢٠ والروابط مع العملية التشاورية المتعلقة بخيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات وعناصر نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية فيما يتصل بالنهج الاستراتيجي. وسيعد الرئيس المشارك ورقة توجز الآراء التي عبّر عنها أثناء مناقشات الفريق.

٧٨ - وافق الفريق العامل على إدراج موجز الرئيسين المشاركين كمرفق بهذا التقرير وتقديمه إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثالثة في شكل وثيقة عمل وليس كوثيقة معلومات إدراكاً منه لضرورة إتاحة المعلومات الواردة في الموجز، بلغات الأمم المتحدة الرئيسية الست، لجميع المشاركين، كما وافق على أن يقدم الرئيس الموجز إلى المدير التنفيذي لبرنامج البيئة ليكون بمثابة مُدخل في تقريره إلى مجلس إدارة برنامج البيئة عن نتائج العملية التشاورية بشأن خيارات التمويل المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات.

٧٩ - يرد موجز الرئيسين المشاركين في المرفق الثالث بهذا التقرير.

جيم - المسائل الجديدة والناشئة في مجال السياسات

١ - المسائل الناشئة في مجال السياسات

(أ) الرصاص في الطلاء

٨٠ - وعقب مقدمة من جانب ممثل الأمانة، قدم ممثلاً برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، وهما الوكالتان الرائدتان في العمل بشأن الرصاص في الطلاء، تلخيصاً للتطورات التي حدثت منذ انعقاد الدورة الثانية للمؤتمر. وقدم الممثلان وصفاً لإنشاء شراكة عالمية أصبحت تعرف "التحالف العالمي للقضاء على الرصاص في الطلاء"، الذي يتمثل هدفه المقترح في القضاء على الرصاص في الطلاء بحلول عام ٢٠١٨، والعمل الذي تم الاضطلاع به حتى تاريخه في إطار هذه الشراكة. واقترحا تخصيص يوم عمل دولي لمنع التسمم بالرصاص ينصب التركيز الأولي فيه على القضاء على الرصاص في الطلاء. وقال ممثل برنامج البيئة إن التحالف قد استفاد من خبرة شراكات مماثلة أخرى مثل الشراكة الناجحة بشأن أنواع الوقود والمركبات النظيفة.

٨١ - وفي المناقشات التي تلت ذلك، أعرب جميع الممثلين الذين تحدثوا عن تقديرهم للتحالف العالمي والعمل الذي تم الاضطلاع به في إطاره حيث ألح أحدهم إلى أن التحالف يعد مثلاً جيداً لتعزيز انخراط القطاع الصحي في النهج الاستراتيجي. ورحب العديد من الممثلين بالعمل الذي يجري حالياً لوضع خطة عمل تحدد بشكل واضح معالم قياسية للتقدم نحو تحقيق التخلص التدريجي على نطاق العالم من الرصاص في الطلاء قبل وقت كافٍ لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة. وشجع أحد الممثلين على تقديم المزيد من المساهمات للتحالف ومساعدته، بينما قال آخر إن مشاركة الحكومة والموارد المخصصة حتى الآن قد تبين أنها غير كافية لهذه المهمة، ويلزم الإسراع بخطى التقدم. ودعا في هذا الصدد إلى اعتبار الطلاء فيما لا يقل عن ٥٠ بلداً إضافياً قبل الدورة الثالثة للمؤتمر لتوفير خط أساس جيد لأي قرارات قد يتخذها المؤتمر.

٨٢ - ووصف العديد من الممثلين الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في مجال الرصاص في الطلاء. وقال أحدهم إن شبكة اتحادات الصناعة التي ينتمي إليها مستعدة للعمل بالتضامن مع أصحاب المصلحة الآخرين، لرعاية حلقة عمل للصناعة في أفريقيا دعماً للتوعية بضرورة الحد من الأخطار التي يشكلها الرصاص، وعلى وجه الخصوص عن طريق إعادة تركيب الطلاء المحتوي على الرصاص. وستسعى الشبكة إلى إشراك خبراء مؤهلين من قطاع الصناعة وتأمين التمويل اللازم والعمل بشكل تعاوني مع مختلف أصحاب المصلحة. ودعا عدد من الممثلين إلى اتخاذ إجراءات إضافية للتخلص التدريجي من استخدام الرصاص. وقدم ممثلان، تحدث كل واحد منهما نيابةً عن مجموعة من البلدان، أوراق اجتماع تتضمن مشاريع قرارات بشأن استخدام الرصاص في الطلاء.

٨٣ - وأعرب أحد الممثلين، متكلماً نيابةً عن مجموعة من البلدان، عن اهتمامه بفكرة تخصيص يوم عمل دولي لمنع التسمم بالرصاص وطلب بالمزيد من المعلومات عن ذلك. واستفسر آخر عن كيفية التنسيق بين التحالف العالمي والشراكة بشأن الرصاص والكاديميوم التي أنشأها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الفرع أولاً من مقرره ٣/٢٦ المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١، وما إذا كانت آلية مركز المعلومات للنهج الاستراتيجي كانت تستخدم لتوفير المعلومات عن إمكانية الاستعاضة عن الرصاص

أو الكاديوم بمواد أو تقنيات أقل خطورة على النحو المتوخى في ذلك المقرر. ورداً على ذلك، أوضح ممثل الأمانة أن الأمانة تعمل على تعيين موظف معلومات لآلية مركز تبادل المعلومات، ولكنها وفرت الأموال اللازمة لمدة عام واحد فقط.

٨٤ - وشكك أحد الممثلين في ضرورة أن يعتمد المؤتمر قراراً جديداً بشأن الرصاص في الطلاء، معرباً عن اعتقاده بأن الولاية التي تضمنها القرار ٤/٢ بآلية كافية وتسمح للتحالف العالمي بمواصلة عمله. غير أن آخر قال إن القرار الجديد المقترح في مذكرة الأمانة التي تقدم تقريراً مرحلياً عن تنفيذ القرار ٤/٢ بآلية بشأن الرصاص في الطلاء (SAICM/OEWG.1/9) هو قرار مفيد ويمكن أن يؤدي إلى مساعدة المؤتمر في تعبئة الحكومات بصورة أفضل للعمل. وأشار ثالث إلى أن مشروع القرار المتعلق بالرصاص في الطلاء الذي أعده مشاركون في عدد من الاجتماعات الإقليمية ينبغي أن يُنظر إليه بالاقتران مع القرار المقترح في مذكرة الأمانة.

٨٥ - وجه أحد الممثلين الانتباه إلى الفقرة ٢٢ من الاستراتيجية الجامعة للسياسات التي ورد فيها أن تنفيذ النهج الاستراتيجي يمكن أن يبدأ بمرحلة تمكينية لبناء القدرات الضرورية، حسب الاقتضاء، لوضع خطة تنفيذ وطنية للنهج الاستراتيجي، بمشاركة ذوي الصلة من أصحاب المصلحة. وأشار إلى أن جميع المسائل الناشئة التي تجرى مناقشتها يمكن أن تشكل جزءاً من خطة التنفيذ المذكورة من أجل تكوين رؤية واضحة لتنفيذ النهج الاستراتيجي بحلول العام ٢٠٢٠. وأشار أيضاً إلى أن الفقرة ٢٤ (ح) من الاستراتيجية نصت على أن من وظائف المؤتمر العمل على كفالة توافر الموارد المالية والتقنية الضرورية للتنفيذ، ملمحاً إلى أنه بالتالي سيكون من المتعذر البدء في التنفيذ ما لم تتوفر تلك الموارد.

٨٦ - ويرد القرار المتعلق بهذا البند الفرعي في إطار الفرع (هـ) أدناه.

(ب) المواد الكيميائية في المنتجات

٨٧ - بعد مقدمة من جانب ممثلة الأمانة، قدمت ممثلة برنامج البيئة، وهي الوكالة الرائدة في العمل بشأن المواد الكيميائية في المنتجات، موجزاً للتطورات منذ الدورة الثانية للمؤتمر. وأوضحت أن الاهتمام كان منصباً على توفر المعلومات بشأن المواد الكيميائية في المنتجات. وقد بُذلت جهود كبيرة في هذا العمل من أجل عدد من قطاعات المنتجات، وكان التنسيق جيداً داخل بعض القطاعات ولكن ليس فيما بينها. وقد أوضحت الدراسات المتعمقة في قطاعات معينة أن المعلومات لم تكن تتدفق بصورة جيدة عبر سلسلة الإمداد؛ وكانت هناك حاجة إلى فهم أوضح لأسباب تقديم المعلومات، وكان هناك قلق بشأن سرية الأعمال التجارية. وكانت نتيجة حلقة العمل عن المشروع، والتي عقدت في الفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١١، إدراج عدد من العناصر في التوصيات لبحثها في الدورة الثالثة للمؤتمر. وكانت التوصية الرئيسية تقضي بوضع إطار طوعي لتسهيل تدفق المعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات.

٨٨ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب كثير من الممثلين عن تقديرهم للعمل الذي أنجز حتى الآن وأيدوا تقديم التوصيات إلى المؤتمر. وقال أحد المتحدثين، وكان يتحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان، إن هناك فجوات كبيرة في المعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات على امتداد دورتها، وأنه يلزم تعاون عالمي مستمر لتعزيز سلامة المنتج وإعادة التدوير المأمون. وأضاف أن تحسين فرص الحصول على

معلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات وتوافر هذه المعلومات من شأنه أن يدعم القضايا الناشئة الأخرى في مجال السياسات والتي تناقش حالياً.

٨٩ - وأشار عدة ممثلين إلى أن مشروع المواد الكيميائية في المنتجات نجح في تجميع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، وأشادوا بما وصفوه بأنه مشاركة أساسية والتزام من جانب القطاع الخاص والصناعة على وجه الخصوص.

٩٠ - وأعرب كثير من الممثلين عن قلقهم لأن مصطلح "إطار" لا يعبر بدقة عن النتيجة المطلوبة، واقترحوا مصطلحات بديلة مثل "مدونة قواعد السلوك" أو "العمل التعاوني". وقالوا إنه من المهم مناقشة هذا الجانب بغية تحقيق نتائج ملموسة وتوضيح الاهتمام بالجهود الأولية. وعلى هذا الأساس، طالب اثنان من الممثلين بتوضيح دور الفريق العامل التقني المشار إليه في التوصية، وأكد ممثلان آخران على أهمية استكمال نظم المعلومات القائمة وتطوير نظم جديدة عن طريق تشجيع الإدارة المسؤولة، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى عبء إداري ثقيل. وقال أحد الممثلين إن عدم تكرار العبارات المستخدمة في القرار ٤/٢ جيم سييسط مشروع القرار ويحسن تركيزه.

٩١ - ويرد القرار المتعلق بهذا البند الفرعي في إطار الفرع (هـ) أدناه.

(ج) المواد الخطرة في دورة المنتجات الكهربائية والإلكترونية

٩٢ - بعد مقدمة من جانب ممثل الأمانة، قدم ممثل مركز تنسيق التدريب ونقل التكنولوجيا في منطقة أفريقيا التابع لاتفاقية بازل، وكان يتحدث بالنيابة عن أمانة اتفاقية بازل ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تقرير حلقة العمل الدولية عن المواد الخطرة في دورة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، المعقودة في فيينا في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ (SAICM/OEWG.1/INF/7)، ولخص المناقشات التي جرت في حلقة العمل والتوصيات التي نشأت عنها.

٩٣ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب جميع الممثلين الذين تحدثوا عن تقديرهم للعمل الذي أُنجز، وقال أحدهم إن القضية تعطي مثلاً متكاملاً عن التزام النهج الاستراتيجي بمعالجة مسألة المواد الكيميائية من خلال دورتها. واقترح أحدهم توسيع نطاق الأنشطة بطريقة ماثلة لتوجيه الاتحاد الأوروبي بشأن تقييد استخدام مواد خطرة معينة في المعدات الكهربائية والإلكترونية.

٩٤ - وقالت ممثلة إنه بينما قد تكون المسألة الموصوفة في المنتدى الحالي بأنها ناشئة، إلا إنها لا تنطوي على جديد بالنسبة للعمال. وطالبت بتوجيه الاهتمام إلى سلامة العمال طوال دورة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، والقيام بإجراء تعاوني مع جميع أصحاب المصلحة، وخاصة منظمة العمل الدولية. وأضافت أن نقابات العمال على استعداد للتعاون مع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي في هذا الصدد.

٩٥ - وقال أحد الممثلين إنه ينبغي الإبقاء على كثير من التوصيات الواردة في مذكرة الأمانة التي تقدم تقريراً مرحلياً عن المواد الخطرة في دورة المنتجات الكهربائية والإلكترونية (SAICM/OEWG.1/11)، وأنه يمكن إرفاق الرسائل الرئيسية التي صدرت عن حلقة العمل بأي قرار شامل تجري صياغته. غير أن عدة ممثلين قالوا إن التوصيات مفصلة بصورة زائدة ويمكن اختصارها، وأن بعضها متكرر، وأنها تتداخل مع نطاق عمل اتفاقية بازل، وينبغي إما تنسيقها أو حذفها. وقال أحدهم إن العمل الذي أُنجز تحت رعاية

النهج الاستراتيجي يستكمل العمل الذي أنجز في إطار اتفاقية بازل ويضيف قيمة له. وأعرب آخر عن قلقه عما إذا كان القيام بمزيد من العمل كجزء من النهج الاستراتيجي يمكن أن ينتقص من العمل الجاري في منتديات أخرى، قائلاً إن اتفاقية بازل ينبغي أن تكون المنتدى الرئيسي للتعاون الدولي بشأن جملة أمور من بينها التعاون الدولي في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود وبناء القدرات.

٩٦ - وتناولت ممثلة أمانات اتفاقيات بازل وروتريام وستكهولم العمل الذي يجري إنجازه في إطار اتفاقية ستكهولم فيما يتعلق بالمواد المدرجة في مرفقات هذه الاتفاقيات. ورحبت بالاقترح القائل بأنه ينبغي للعمل الجاري في إطار النهج الاستراتيجي أن يضع في اعتباره العمل الذي تقوم به هيئات أخرى، وأنه ينبغي أن يركز هذا العمل على مجالات قد يكون فيها النهج الاستراتيجي أكثر فعالية.

٩٧ - ويرد القرار المتعلق بهذا البند الفرعي في إطار الفرع (هـ) أدناه.

(د) التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة

٩٨ - بعد مقدمة من جانب ممثلة الأمانة، قدم ممثل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، وهو الوكالة الرائدة، بجانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في العمل بشأن التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة، موجزاً للتطورات في هذا العمل.

٩٩ - واسترعت ممثلة سويسرا، التي تحدثت بوصفها من مؤيدي اقتراح إدراج التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة كمجال للعمل في خطة العمل العالمية، الاهتمام إلى أنشطة أخرى تمت منذ الدورة الثانية للمؤتمر. وقالت الممثلة إن العمل الذي أنجز يدعم الحجة القائلة بأن النهج الاستراتيجي هو الأداة المناسبة لتناول مسائل التكنولوجيا النانوية على المستوى العالمي.

١٠٠ - وأعرب جميع الممثلين الذين تحدثوا عن تأييدهم للاقتراح بشأن التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة والعمل الإضافي بشأن هذه المسألة، وأعرب عدة ممثلين، تحدثوا بالنيابة عن مجموعات من البلدان، عن شكرهم لليونيتار، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبلدان المانحة على مساعدتهم وتنظيمهم لحلقات توعية إقليمية عن التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة. وأعرب عدد من الممثلين عن رغبتهم في مناقشة الموضوع بمزيد من التفصيل على مستوى الخبراء.

١٠١ - وطالب أحد الممثلين، وكان يتحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان، بتوليد وتقاسم بيانات المخاطر فيما يتعلق بالمواد النانوية المراد استخدامها في بناء القدرات وسد الفجوات في المعلومات. وطالب بإدماج المواد النانوية في برامج إدارة المواد الكيميائية، ووضع مبادئ توجيهية تقنية ومعايير على مستويات معترف بها دولياً.

١٠٢ - وأكد ممثل آخر أهمية دور النهج الاستراتيجي في تزويد البلدان النامية بمعلومات عن الفوائد والمخاطر المحتملة للمواد النانوية، وأشاد بالعمل الذي أنجز حتى الآن نحو تنفيذ القرار ٤/٢ هاء بشأن التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة. ووافق عدة ممثلين على أن النهج الاستراتيجي يعد إطاراً ملائماً للتعاون الدولي بشأن المواد النانوية، وخاصة لتقديم الدعم للبلدان النامية. ومن المهم ومن المناسب لقدرة أن تستجيب للقضايا الناشئة. واسترعى أحد الممثلين الاهتمام إلى العمل الإضافي المطلوب بشأن قاعدة معلومات الصحة والسلامة. وأوصى ممثل آخر، وكان يتحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان،

بأنه ينبغي استخدام نتائج المبادرات العالمية الأخرى بصورة كاملة، وأشار هو وآخرون إلى أهمية تفادي ازدواجية العمل بشأن التكنولوجيا النانوية.

١٠٣ - ويرد القرار المتعلق بهذا البند الفرعي في إطار الفرع (هـ) أدناه.

(هـ) القرار الجامع المقترح

١٠٤ - وافق الفريق العامل على أن تنظر اللجنة الجامعة التي أنشئت من قبل أيضاً في المسائل المتعلقة بالتقدم المحرز على صعيد المسائل الناشئة في مجال السياسات التي تُنظر فيها بالتفصيل في الدورة الثانية للمؤتمر. ويرد نظر اللجنة في هذا البند في المرفق الرابع بهذا التقرير.

١٠٥ - وعقب نظر اللجنة في هذا البند، قدم الرئيس ورقة اجتماع تتضمن مشروع قرار يقدم إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثالثة للنظر فيه واحتمال اعتماده، وقراراً جامعاً بشأن الرصاص في الطلاء، والمواد الكيميائية في المنتجات، والمواد الخطرة في دورة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، والتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة.

١٠٦ - ويرد في المرفق الأول بهذا التقرير مقرر الفريق العامل المفتوح العضوية - ٣/١ بشأن المسائل الناشئة في مجال السياسة العامة الذي اعتمده الفريق العامل.

٢ - إدارة المواد الكيميائية البيرفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً

١٠٧ - بعد مقدمة من جانب ممثلة الأمانة، قدم ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي الوكالة الرائدة في العمل بشأن المواد الكيميائية البيرفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً، لحة عامة عن العمل الذي أُجْر منذ الدورة الثانية للمؤتمر لدعم تنفيذ القرار ٥/٢.

١٠٨ - ورحب جميع الممثلين الذين تحدثوا بالمعلومات المقدمة والعمل الذي أُجْر بشأن هذه المسألة من جانب جميع أولئك المعنيين. وأعرب أحد الممثلين، وكان يتحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان، عن شكره الخاص لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على مساعدتها في استضافة حلقة عمل لشحن الأفكار عقدت في بيجين في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وأعرب عدد من الممثلين عن دعمهم للفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية والذي أنشئ ليحل محل الفريق التوجيهي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية والتابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتعهدوا بالمشاركة في هذا الفريق. وقالت ممثلة إن اختصاصات الفريق تنص على مشاركة مراقبين، وهذه خطوة تستحق الترحيب لضمان أن تكون العملية مفتوحة أمام جميع الأطراف المهتمة.

١٠٩ - وأعرب أحد الممثلين، وكان يتحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان، عن دعمه القوي لاتفاقية ستكهولم، بينما أشار إلى أنه نظراً لأن هذا الصك لا يقيّد سوى فئة واحدة من المواد الكيميائية البيرفلورية - وهي حامض السلفونيك البيرفلوروكتاني وأملاحه وفلوريد السلفونيل البيرفلوروكتاني - إلا أن من المهم مواصلة العمل في هذا المجال، خاصة لسد الفجوات القائمة في المعرفة، ولكن من الضروري في نفس الوقت تجنب ازدواجية الجهود. وبعد أن أشار ممثل آخر إلى اختصاصات الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية، اقترح تعديل تعريف المركبات البيرفلورية المستخدم في الصك ليصبح "المركبات البيرفلورية الطويلة السلسلة" على النحو المستخدم في أماكن أخرى لتشمل الأحماض

البيرفلوروكربوكسيلية، وسلفونات البيرفلوروالكيل وسلائفها. وتعهد ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بإعادة بحث المصطلحات المشار إليها على ضوء التعليقات المقدمة.

١١٠- ورحب عدة ممثلين بتوسيع عمل الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية ليتجاوز نطاق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبمشاركة برنامج البيئة، مشيرين إلى أن المعلومات الواردة من البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لا تزال ناقصة حتى الآن. وأكد أحد الممثلين أن البلدان النامية تواجه عقبات بسبب عدم كفاية ضوابط التلوث، والافتقار إلى الرصد واللوائح القانونية، وعدم كفاية الدعم التقني والمالي لرصد وإدارة المواد الكيميائية البيرفلورية.

١١١- ووافق الفريق العامل على أن تنظر اللجنة الجامعة التي أنشئت من قبل أيضاً في المسألة قيد البحث. ويرد بحث اللجنة لهذا البند في المرفق الرابع بهذا التقرير.

١١٢- وعقب نظر اللجنة في هذا البند، وفق ما هو مبين في الفرع ١ أعلاه، قدم الرئيس ورقة اجتماع تتضمن مشروع قرار يقدم إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثالثة للنظر فيه واحتمال اعتماده، وقراراً جامعاً بشأن الرصاص في الطلاء، والمواد الكيميائية في المنتجات، والمواد الخطرة في دورة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، والتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة، وإدارة المواد الكيميائية البيرفلورية والتحول إلى بدائل أكثر أماناً.

١١٣- ويرد في المرفق الأول بهذا التقرير مقرر الفريق العامل المفتوح العضوية - ٣/١ هاء بشأن إدارة المواد الكيميائية البيرفلورية والتحول إلى بدائل أكثر أماناً، الذي اعتمده الفريق العامل.

٣ - المسائل الناشئة الجديدة المرشحة في مجال السياسة العامة

(أ) التعاون الدولي لتعزيز الوعي والفهم والعمل فيما يتصل بالمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء

١١٤- بعد تقديم ممثل الأمانة لهذا البند، قال ممثل برنامج البيئة، الذي رشح هذه المسألة، إن أهداف الاقتراح هي تحسين فهم أصحاب المصلحة للمخاطر التي تشكلها المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء بالنسبة لصحة الإنسان، خاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وتعزيز الإجراءات الخاصة بالحد من هذه المخاطر. واستكمالاً للعمل الجاري في هذا المجال، ستشمل الأنشطة توفير معلومات محدثة ومشورة من خبراء علميين لمقرري السياسات؛ وإذكاء الوعي وتبادل المعلومات؛ ودعم بناء القدرات على المستوى الوطني، وإنشاء شبكة دولية للعلماء ومديري المخاطر وغيرهم ممن يهتمون على وجه الخصوص بالمسائل المتعلقة بالمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء.

١١٥- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب معظم من تحدثوا من الممثلين عن تأييدهم للاقتراح. واعتبر العديد منهم التعرض للمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء شاغلاً عالمياً كبيراً، بالنظر إلى إمكان تأثيرها على أجيال المستقبل وعلى البيئة. وقال أحدهم إن اتباع نهج عالمي شامل للجميع وتشاركي إزاء معالجة هذه المشكلة في إطار النهج الاستراتيجي سيساعد على التصدي للحاجة التي لا تزال قائمة إلى عمليات دولية فعالة، التي أبرزت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢؛

وسيساعد أيضاً على تحقيق أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات وأهداف الوثائق الأساسية الأخرى فيما يتعلق بحماية الفئات السكانية الضعيفة - ولا سيما الأطفال الذين لم يولدوا بعد والأطفال حديثي الولادة وصغار الأطفال - وحماية النظم الإيكولوجية، من خلال الحد من المخاطر، وإتاحة الوصول إلى المعارف والمعلومات، وبناء القدرات، والتعاون التقني.

١١٦ - ووجه عدة ممثلين الانتباه إلى الحاجة إلى ضمان أن تكون المبادرات الجديدة مبنية على المعارف القائمة. ورأى أحدهم أن التقرير المستكمل للبرنامج الدولي للسلامة الكيميائية عن المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء يمكن أن يوفر قاعدة من الأدلة ذات حجّة؛ وقالت ممثلة أخرى إن بلدها مستعد لتبادل المعلومات عن أنشطته في مجال فرز المبيدات والمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء واختبارها وتقييمها، وفي مجال دعم الجهود الدولية الراهنة الرامية إلى وضع المبادئ العلمية اللازمة.

١١٧ - بيد أن عدة ممثلين حذروا من تكرار الأنشطة القائمة، قائلين إن هذه المسألة مدرجة في الاستراتيجية الجامعة للسياسات وخطة العمل العالمية، ويجري تناولها بالفعل في شتى الساحات والمحافل الدولية. وقال أحد الممثلين إنه، بالنظر إلى أن الاستراتيجية اعترفت بأهمية المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، فقد سبق أن دُعي المؤتمر إلى تعزيز العمل التعاوني بشأن هذه القضية. وأضاف أنه، علاوة على ذلك، لم يوضح الاقتراح كيف سيبنى المشروع على الجهود الدولية القائمة؛ كما أنه لم يبين كيف ستندمج الشبكة الدولية المقترحة للعلماء ومديري المخاطر وغيرهم مع إجراءات وآليات النهج الاستراتيجي القائمة، التي يمكن استخدامها أيضاً لتعزيز تبادل المعلومات ودعم الأنشطة ذات الصلة. ودعا أحد الممثلين، متحدثاً نيابة عن مجموعة بلدان، إلى النظر بعناية في تركيبة هذه الشبكة الدولية. واقترح ممثلون آخرون أن تعتمد الشبكة على الأوساط العلمية القائمة؛ وأن تبنى على المبادرات القائمة، مثل مبادرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية؛ وأن تُشرك جميع أصحاب المصلحة. وأعرب أحدهم عن استعداد منظمته للمشاركة في الشبكة الدولية والإسهام بالعلوم المتطورة التي توفرها أفرقتها الاستشارية الثلاثية المؤلفة من علماء ومن ممارسين في مجال البيئة من الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والصناعة والأعمال. غير أن ممثلاً آخر عارض إنشاء شبكة دولية منفصلة، وخصوصاً في وقت ما زال فيه التقييم العلمي والتقني للمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء في مرحلة مبكرة وما زالت فيه موارد النهج الاستراتيجي محدودة للغاية.

١١٨ - ودعا أحد الممثلين إلى التركيز بوجه خاص على تقييم المخاطر والأطر التنظيمية، وشدد آخر، متحدثاً نيابة عن مجموعة بلدان، على الحاجة إلى تجنب وضع عبء فوق طاقة الموارد المالية والبشرية في البلدان المشاركة. ونبه ممثل ثالث، نظراً للقيود على الموارد إلى ضرورة أن ينصب التركيز على المسائل الناشئة التي وافق عليها المؤتمر في دورته الثانية، بدلاً من ترشيح مسائل ناشئة جديدة.

١١٩ - وقال أحد الممثلين إن من السابق لأوانه إدراج مسألة المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء في جدول أعمال الدورة الثالثة للمؤتمر، لأن العلم في هذا المجال جديد نسبياً، وطرق الاختبار ما زالت قيد التطوير، والبيانات العلمية ليست متاحة بعد عن معظم المواد الكيميائية المعنية.

١٢٠ - ويرد القرار المتعلق بهذا البند الفرعي في إطار الفرع (ج) أدناه.

(ب) الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة

١٢١- بعد مقدمة من ممثل الأمانة، قدم ممثل الجمعية الدولية للأطباء المناصرين للبيئة الاقتراح واصفاً الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة بأنها مواد كيميائية نشطة بيولوجياً تشكل تهديداً للتنوع البيولوجي ولصحة الإنسان إذا أُطلقت في البيئة. وقال إن هذه المواد الكيميائية تم الكشف عنها في مصادر المياه السطحية ومياه الشرب، ويمكن أن تؤدي الآثار التراكمية المترتبة على التعرض لها إلى زيادة اضطرابات الغدد الصماء وتعزيز مقاومة المضادات الحيوية. وتشمل الإجراءات ذات الأولوية بناء القدرات الإقليمية في مجال المراقبة الدائمة لمصادر مياه الشرب والصرف الصحي؛ وإجراء الدراسات حول أكثر الملوثات ثباتاً ذات أعلى المخاطر للكائنات العضوية المائية، حتى عند التركيزات المنخفضة للغاية؛ والتوعية بشأن مخاطر هذه الملوثات وبشأن الحاجة إلى تعزيز التخلص المسؤول من الأدوية المتبقية والحد من إصدار الوصفات الطبية غير الضرورية؛ وإنشاء شبكة دولية لأصحاب المصلحة المتعددين مؤلفة من العلماء، والمهنيين الطبيين، وصانعي المواد الصيدلانية، ومرافق معالجة مياه الصرف الصحي، ضمن جهات أخرى، ربما تحت قيادة منظمة الصحة العالمية. وقال إن نظر المؤتمر في هذه القضية سيساعد على حفز اتباع نهج أكثر استباقية بشأن الوقاية من أجل حماية الصحة والبيئة.

١٢٢- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أيد العديد من الممثلين الاقتراح، ولكن آخرين شككوا في نطاقه. وقال بعضهم إن نطاق الإجراءات أوسع مما يجب، الأمر الذي قد يقوض الجهود المبذولة لمعالجة المشكلة، ولا بد من تضيق نطاق التركيز لينصبّ في جوانب محددة من اختصاص الاختصاصات النهج الاستراتيجي. وقال أحدهم إن النهج الاستراتيجي ليس المحفل المناسب للنظر في أمان المنتجات الصيدلانية أو القضايا الصحية ذات الصلة؛ وإن تلك القضايا ينبغي أن تعالج بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية والهيئات المتخصصة الأخرى؛ وإنه يلزم القيام بالمزيد من العمل لصقل الاقتراح والأنشطة وفقاً لذلك. ورداً على ذلك، قال ممثل الجمعية الدولية للأطباء المناصرين للبيئة إن الاقتراح ليس مقصوداً منه أن يتناول خطر المنتجات الصيدلانية في حد ذاته بل خطر المواد الكيميائية التي تطلق في البيئة، والتي يمكن أن تعتبر من النفايات.

١٢٣- وقالت ممثلة إن منظمتها لا تعتقد أن من الضروري تنفيذ معالجة أو مراقبة إضافيتين ومتخصصتين ومكلفتين لمياه الشرب في الوقت الراهن. وقد ورد في تقرير تقني أصدرته منظمة الصحة العالمية مؤخراً عن المواد الصيدلانية في مياه الشرب أن التعرض للتركيزات المنخفضة جداً لا يرجح أن يؤدي إلى مخاطر سلبية ملموسة على صحة الإنسان، وأوصى التقرير باتخاذ تدابير وقائية، مثل توعية الجمهور بشأن التخلص المناسب من المواد الصيدلانية والأساليب التقليدية لمعالجة المياه، إضافة إلى نهج للتصدي للقضايا المحلية فيما يتعلق، على سبيل المثال لا الحصر، بمواقع صنع المواد الصيدلانية. ورداً على ذلك، قال ممثل الجمعية الدولية للأطباء المناصرين للبيئة إن تقرير منظمة الصحة العالمية لا يركز على آثار المواد الكيميائية على التنوع البيولوجي، وخصوصاً على مقاومة المضادات الحيوية، وإنه يلزم المزيد من الأدلة للتأكد من الآثار الطويلة الأجل للجرعات الصغيرة من المواد الصيدلانية في مياه الشرب.

١٢٤- وقال أحد الممثلين إن الجهود المبذولة للتصدي للملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة يجب ألا تؤثر على علاج الأمراض؛ واقترح آخر توسيع الاقتراح ليشمل استخدام جميع الأدوية البشرية

والبيطرية والتخلص منها؛ ولفت ثالث الانتباه إلى أن الاتحاد الأوروبي لا يمنح ترخيصاً لتسويق منتجات صيدلانية جديدة إلا على أساس تقييم شامل، ويجري تقييمات منتظمة للمخاطر.

١٢٥- ويرد القرار المتعلق بهذا البند الفرعي في إطار الفرع (ج) أدناه.

(ج) آفاق المستقبل

١٢٦- وافق الفريق العامل على أن تنظر اللجنة الجامعة، التي أنشئت من قبل، أيضاً في المسألة قيد البحث. ويرد بحث اللجنة لهذا البند في المرفق الرابع بهذا التقرير.

١٢٧- وعقب نظر اللجنة في المسألتين الجديدتين الناشئتين المرشحتين في مجال السياسات، قدم الرئيس ورقة اجتماع تتضمن مشروع قرارين: يتعلق الأول منهما بالمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء بينما يتعلق الثاني بالملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة.

١٢٨- وشكك أحد الممثلين في ما إذا كان الاقتراح المتعلق بالمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء مستوفياً بالكامل للمعايير لاعتباره مسألة ناشئة في مجال السياسة العامة. وقال الممثل إن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لديها موارد محدودة وهي تجابه عقبات من حيث التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات وتوفير المعلومات عند تنفيذها للنهج الاستراتيجي. ولذلك فإن من الضروري إعطاء الأولوية لتنفيذ المسائل الحالية الناشئة في مجال السياسة العامة، كما أن من غير الملائم اتخاذ قرارات متعجلة لتحديد مجالات عمل جديدة دون ضمان الموارد المالية وإجراء بحوث كافية، لأن ذلك من شأنه أن يزيد العبء على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

١٢٩- ونظراً لعدم تمكن الفريق العامل من الوصول إلى توافق الآراء بشأن إدراج المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للمؤتمر، فقد وافق على تقديم مشروع المقرر المتعلق بهذا الموضوع إلى المؤتمر ضمن أقواس معقوفة تشير إلى النقاط التي لم يتم الوصول إلى توافق في الآراء بشأنها.

١٣٠- ويرد في المرفق الأول بهذا التقرير مقرر الفريق العامل المفتوح العضوية - ٤/١ ألف بشأن المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، الذي اعتمده الفريق العامل.

١٣١- كما يرد في المرفق الأول بهذا التقرير مقرر الفريق العامل المفتوح العضوية - ٤/١ باء بشأن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة، الذي اعتمده الفريق العامل.

سادساً - استراتيجية القطاع الصحي

١٣٢- عرضت ممثلة الأمانة، لدى تقديمها هذا البند، مذكرة من الأمانة بشأن الاستراتيجية المقترحة لتعزيز مشاركة القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي (SAICM/OEWG.1/15). وقدمت شرحاً للعملية المتبعة في وضع الاستراتيجية المقترحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، كما شرحت أهداف الاستراتيجية الستة.

١٣٣- وفي المناقشة التي تلت ذلك، قالت ممثلة إن للقطاع الصحي دوراً فريداً ينبغي أن يؤديه في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وأعربت عن تأييدها لوضع استراتيجية لتعزيز المشاركة. وأعربت أيضاً

عن تأييدها لوضع خطة عمل للاستراتيجية المقترحة قادرة على تحقيق نتائج محددة وقابلة للقياس وذات مدة زمنية محددة. ودعا ممثل آخر إلى التشديد على الأهداف المتعلقة بتبادل المعلومات عن المنتجات الصيدلانية أثناء استخدامها، وإلى وضع تعاريف واضحة للمنتجات الكيميائية والصيدلانية بغية تجنب المشاكل في التنفيذ. وأشار ثالث إلى أن مشاركة القطاع الصحي في النهج الاستراتيجي غير كافية في العديد من البلدان، وحث على التعاون مع منظمة الصحة العالمية، قائلاً إنها ينبغي أن تعمل مع الدول الأعضاء على تعزيز الاستراتيجية ونشرها. ووجه أحد الممثلين الانتباه إلى النطاق الإقليمي لاستراتيجية القطاع الصحي تحت قيادة منظمة الصحة العالمية، قائلاً إن القضية الرئيسية على المستوى القطري هي التنسيق الوطني، وأنه ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لتجديد الجهود المبذولة لضمان المشاركة الكاملة.

١٣٤- واسترعى أحد الممثلين الانتباه إلى المشاركة الإيجابية لمنظمات القطاع الخاص في وضع الاستراتيجية المقترحة. وشدد ممثل آخر، تحدث نيابة عن مجموعة بلدان، على أهمية وجود استراتيجية سليمة لتعزيز التعاون بين خبراء الصحة وخبراء البيئة، وأيد الأولويات والأهداف الواردة في مذكرة الأمانة. وقال إن الأمانة ينبغي أن تتحقق من المبادئ التوجيهية لضمان اتساقها مع أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات ومن أجل تجنب التداخل. ويلزم وضع مزيد من التفاصيل لمفهوم اليقظة السُمِّية قبل انعقاد دورة المؤتمر الثالثة.

١٣٥- وفي حين أعربت ممثلة أخرى عن تأييدها للاستراتيجية، طلبت تأكيداً بأن مشروع الاستراتيجية تم تنقيحه لإدراج جميع التعليقات التي وردت حتى ذلك الحين. وطالبت بتمديد الفترة المحددة لتلقي التعليقات لكي يتسنى تقديم المزيد من المساهمات قبل دورة المؤتمر الثالثة. وأشارت إلى أن الاقتراح الوارد في الاستراتيجية بإعداد دراسات حالة قد لا يكون مناسباً وأنه لا توجد ضرورة لمؤشرات وأهداف خاصة باستراتيجية القطاع الصحي، قائلة إن الأفضل أن تستخدم الموارد لتحديد المشاريع الرائدة.

١٣٦- وأوجزت ممثلة جهود منظماتها الرامية إلى تعزيز المشاركة. وقالت إن منظماتها شاركت عن كثب في وضع الاستراتيجية المقترحة، مشيرة إلى عدد من الأنشطة لتعزيز المبادرات بين القطاعات عن طريق حلقات عمل إقليمية عقدت بمشاركة النهج الاستراتيجي ونقاط الاتصال الخاصة باللائحة الصحية الدولية، ضمن جهات أخرى، وأعربت عن تأييدها للاقتراح المتعلق بإعداد دراسات الحالة.

١٣٧- وشدد ممثلان على الحاجة إلى زيادة التركيز على تقديم المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وقال أحد الممثلين إن الاستراتيجية يجب أن تكون طوعية، كما ينبغي ألا تضع أهدافاً وأنشطة وتعريفات محددة بدقة بالنظر إلى أن الظروف تختلف بين البلدان.

١٣٨- ولفتت ممثلة الانتباه إلى دراسة حالة تربط المراقبة الصحية بالأنشطة البيئية والرصد البيولوجي في منطقتها، والتي ستشكل الأساس لحملة توعية بشأن البؤر الساخنة لمخزونات مبيدات الآفات العتيقة ولتقديم توصيات لأصحاب المصلحة المعنيين.

١٣٩- وأوصى الفريق العامل باعتماد استراتيجية القطاع الصحي بوصفها جزءاً مكماً للاستراتيجية الجامعة للسياسات التابعة للنهج الاستراتيجي، في الدورة الثالثة للمؤتمر.

سابعاً - التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

١٤٠ - قالت ممثلة الأمانة، عند تقديمها لهذا البند، إن مكتب المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية قد عبر في اجتماعه الثاني، الذي عقد في ليوبليانا في حزيران/يونيه ٢٠١١، عن الرغبة في تقديم مدخلات جماعية من أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي إلى العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لضمان إيلاء الاعتبار الواجب للمواد الكيميائية في نتائج المؤتمر. وقد طلب المكتب إلى الأمانة أن تضمن هذا البند في جدول أعمال الاجتماع إدراكاً منه بأن الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح العضوية سيوفر فرصة فريدة لمناقشة استراتيجية جماعية للمشاركة في العملية التحضيرية.

١٤١ - وعبر أحد الممثلين، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة من البلدان، عن الالتزام القوي تجاه العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقد أحرز تقدم باتجاه الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بغية الوصول إلى هدف عام ٢٠٢٠ بيد أن هناك حاجة لتجديد الالتزام الدولي وإلى تنفيذ ورصد أفضل. ويُرحَّب بالجهود الرامية إلى تعزيز أوجه التآزر في مجموعتي المواد الكيميائية والنفايات بيد أنه يجب تعزيز التعاون بين الصكوك الجديدة والقائمة، مع التركيز على الخيارات المالية المتكاملة.

١٤٢ - وقال الكثير من الممثلين إن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يوفر فرصة لزيادة الاهتمام بإدارة المواد الكيميائية. وأكد أحد الممثلين على دور إطار أصحاب المصلحة المتعددين التابع للنهج الاستراتيجي قائلاً إنه جمع بين أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين لبناء الثقة وتعزيز التعاون. وقال آخر إن هناك حاجة ملحة لإيجاد بدائل آمنة للمواد الكيميائية الخطرة، بينما قال ثالث إن المؤتمر المعني بالتنمية المستدامة يوفر فرصة لدعوة المزيد من أصحاب المصلحة لتقديم التمويل لإدارة المواد الكيميائية في البلدان النامية.

١٤٣ - وحذر أحد الممثلين من أنه بينما تجذب قضايا تغير المناخ والتنوع البيولوجي الاهتمام والتمويل العالميين فإن الشواغل بشأن السلامة من المواد الكيميائية قد هُتمَّشت. وأوصى بالتركيز على أفكار مهمة مثل الاستدامة والتمويل ومبدأ "تغريم الملوِّث"، مع إنشاء نظام تتحمل بموجبه صناعة المواد الكيميائية التكاليف الحقيقية لمنتجاتها.

١٤٤ - أحاطت الأمانة علماً بالتعليقات المقدمة وتعهدت بنشرها كمدخلات في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

ثامناً - الأنشطة المقررة للأمانة ومشروع ميزانيتها للفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥

١٤٥ - عرضت ممثلة الأمانة، عند تقديمها لهذا البند، تقريراً عن أنشطة الأمانة خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١١ وبرنامج عمل الأمانة وميزانيتها المقترحة للفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥ (SAICM/OEWG.1/17).

١٤٦ - وفي المناقشات التي تلت ذلك، عبر عدد من الممثلين، تحدث بعضهم نيابة عن مجموعات من البلدان، عن الأسف حيال الوضع المالي الحالي للأمانة ودعوا إلى تقديم المساهمات بصورة عاجلة بهدف وضع الأمانة وجميع أنشطة النهج الاستراتيجي على قاعدة مالية أكثر صلابة. ورحب أحد الممثلين بالمعلومات المشيرة إلى شغل بعض الوظائف في الأمانة وقال إنه يتعين اتخاذ إجراء لضمان شغل جميع الوظائف على وجه السرعة.

١٤٧- وقال ممثلان، تحدث أحدهما نيابةً عن مجموعة من البلدان، إنهما اطلعا على القرارين ٦/٢ و١٠/٢ وأنه اتضح لهما أن الفريق العامل لا يتمتع بتفويض لمناقشة الميزانية للفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥؛ حيث أوكل هذا العمل للمؤتمر في دورته الثالثة.

١٤٨- وأشار الفريق العامل إلى أن التمويل يقدم إلى الأمانة على أساس طوعي، ثم شجع جميع الحكومات والمنظمات القادرة على المساهمة بموارد على أن تفعل ذلك لتمكين الأمانة من أداء الوظائف الموكلة لها وفقاً للميزانية الإرشادية والهيكل الوظيفي.

تاسعاً - التحضيرات للدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية

١٤٩- أعلن الرئيس، عند تقديمه لهذا البند، عن أن مكتب المؤتمر قد وافق على أن تعقد الدورة الثالثة للمؤتمر في نيروبي خلال الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

١٥٠- ورحب أحد الممثلين، متحدثاً نيابةً عن مجموعة من البلدان، بعقد الدورة في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ نظراً لأن ذلك سيسمح بمناقشة نتائج أحداث مهمة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وعبر الممثل عن الدعم لجدول الأعمال المؤقت الذي اقترحه الأمانة.

١٥١- أحاط الفريق العامل علماً بالمعلومات المقدمة.

عاشراً - مسائل أخرى

١٥٢- لم تناقش أية مسائل أخرى.

أحد عشر - اعتماد التقرير

١٥٣- اعتمد الفريق العامل هذا التقرير استناداً إلى مشروع التقرير الذي جرى توزيعه أثناء الاجتماع، على اعتبار أنه سيتم تكليف المقرر بإتمامه بالتشاور مع الأمانة.

ثاني عشر - اختتام الاجتماع

١٥٤- بعد تبادل عبارات المجاملات المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع في تمام الساعة ١٩/٤٥ مساءً.

المرفق الأول

المقررات التي اتخذها الفريق العامل المفتوح العضوية

مقرر الفريق العامل المفتوح العضوية - ١/١: إدراج أنشطة جديدة في خطة العمل العالمية

أولاً

التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة

إن الفريق العامل المفتوح العضوية،

وإذ يشير إلى القرار ٤/٢ هاء بشأن التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية،

وإذ يشير أيضاً إلى إجراءات إدراج الأنشطة الجديدة في خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية،^(١)

وإذ يقدر العمل الذي أُضطلع به في حلقات العمل التي نظمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والتي عُقدت في ارتباط مع اجتماعات النهج الاستراتيجي في عام ٢٠١١،

وإذ يعرب عن تقديره لما قدمته حكومة سويسرا من دعم إلى حلقات العمل هذه ولما اضطلعت به من عمل لوضع اقتراح يستكمل خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي باستحداث مجال عمل جديد وما يرتبط به من أنشطة بشأن الإدارة السليمة بيئياً للتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة،^(٢)

١ - يوصي المؤتمر بأن يقوم، في دورته الثالثة، بإدراج الأنشطة المتعلقة بالتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة في خطة العمل العالمية؛

٢ - يحيط علماً بأن الاتفاق على هذا الإدراج قد تم التوصل إليه من حيث المبدأ بالنسبة إلى الأنشطة ٤-٦، و١٢-١٥، و٢١، و٢٢، الواردة في اقتراح حكومة سويسرا، وأنه لا يستبعد إدخال تعديلات تحريرية على الصياغة اللغوية لتلك الأنشطة، وأن هذا الإدراج لا يشير إلا إلى محتوى العمود المعنون "نشاط جديد"؛

٣ - يحيط علماً أيضاً بأنه سيتعين إجراء مزيد من المناقشات في الدورة الثالثة للمؤتمر بشأن الأنشطة الأخرى الواردة في اقتراح حكومة سويسرا؛

٤ - يقر بأنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق بشأن موضع إدراج الأنشطة الجديدة في خطة العمل العالمية؛

(١) SAICM/ICCM.2/15، المرفق الثاني.

(٢) SAICM/OEWG.1/8، المرفق الثاني.

- ٥ - يطلب إلى جميع أصحاب المصلحة توضيح أي شواغل متبقية بشأن الأنشطة الواردة في اقتراح حكومة سويسرا، وموافاة الأمانة في أقرب وقت ممكن بتعليقات في هذا الصدد؛
- ٦ - يطلب إلى الأمانة أن تقوم بتجميع أي تعليقات ترد من أصحاب المصلحة وأن تتيحها على الموقع الشبكي الخاص بالنهج الاستراتيجي؛
- ٧ - يطلب إتاحة هذا التجميع للاستشارة به في المناقشات التي ستجرى في الدورة الثالثة للمؤتمر بشأن إدراج أنشطة تتعلق بالتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة في خطة العمل العالمية.

ثانياً

المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية

إن الفريق العامل المفتوح العضوية،

إذ يشير إلى القرار ٤/٢ دال بشأن المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية،

وإذ يشير إلى إجراءات إدراج أنشطة جديدة في خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية،^(٣)

وإذ يعترف بأن المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية يمكن أن تشكل مخاطر شديدة على صحة العمال والمجتمعات وعلى البيئة التي يتم فيها صنع هذه المنتجات وإعادة تدويرها والتخلص منها،

وإذ يحيط علماً بالإيجاز الناجح لحلقة عمل دولية بشأن المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، وبالمناقشات المثمرة التي دارت في سياق الاجتماعات الإقليمية المعنية بالنهج الاستراتيجي التي عقدت في عام ٢٠١١،

١ - يوصي المؤتمر بأن يقوم، في دورته الثالثة، بإدراج أنشطة جديدة تتعلق بالمواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية في خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي؛

٢ - يطلب إلى الأمانة أن تعد، بالتعاون مع أمانة اتفاقية بازل بشأن التحطم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وثيقة تبين الإضافات المقترح إدراجها في خطة العمل العالمية كي ينظر فيها المؤتمر في دورته الثالثة، مع مراعاة مداوات الفريق العامل المفتوح العضوية مراعاة تامة ومع ملاحظة أنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بشأن النص الذي سيدرج في خطة العمل العالمية؛

٣ - يطلب أيضاً إلى الأمانة أن تتيح الوثيقة السالفة الذكر على الموقع الشبكي الخاص بالنهج الاستراتيجي لإبداء التعليقات عليها، وأن تقوم بتجميع أي تعليقات ترد بشأنها؛

٤ - يطلب إتاحة هذا التجميع للاستشارة به في المناقشات التي ستجرى في الدورة الثالثة للمؤتمر بشأن إدراج أنشطة جديدة تتعلق بالمواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية في خطة العمل العالمية.

(٣) SAICM/ICCM.2/15، المرفق الثاني.

المقرر الفريق العامل المفتوح العضوية - ٢/١: تعديل الحد الزمني لصرف الأموال في إطار مشاريع برنامج البداية السريعة

إن الفريق العامل المفتوح العضوية،

إذ يشير إلى القرار ٦/٢ الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية،

يحيل إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثالثة مشروع القرار الوارد في مرفق هذا المقرر لينظر فيه وفي إمكانية اعتماده.

المرفق

القرار ٣/ []: تعديل الحد الزمني لصرف الأموال في إطار مشاريع برنامج البداية السريعة

إن المؤتمر،

إذ يشير إلى قراره ٤/١ و ٣/٢،

وإذ يشير أيضاً إلى أن المؤتمر قد قرر، في الفقرة ١٦ من القرار ٣/٢، مراعاةً لآفاق تخطيط الميزانيات الخاصة ببعض الجهات المانحة المحتملة، وتيسيراً للتقييم المشار إليه في الفقرة ١٧ من ذلك القرار، أن يسمح بإبقاء الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة مفتوحاً لتلقي التبرعات حتى موعد انعقاد الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، بينما يظل الحد الزمني لصرف الأموال من الصندوق الاستثماري هو نهاية عام ٢٠١٣،

وإذ يقر بالنجاحات التي حققها برنامج البداية السريعة حتى الآن في تقديم الدعم إلى البلدان النامية والبلدان التي تم اقتصاداتها بمرحلة انتقال من أجل الاضطلاع بأنشطة تمكينية أولية تيسيراً لتحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٢٠،

وإذ يأخذ في الاعتبار أن الطلب على التمويل من الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة لا يزال مرتفعاً، وأن بعض أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي يطلبون الدعم للمرة الأولى، وأن بعض المشاريع المعتمدة لم تتلق تمويلًا من الصندوق الاستثماري حتى الآن،

وقد نظر في المعلومات الواردة في مذكرتي الأمانة اللتين تتضمنان معلومات محدثة عن برنامج البداية السريعة^(٤) وعن وضعه^(٥)،

١ - يقرر أن المساهمات المالية التي يتلقاها الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة حتى انعقاد الدورة الثالثة للمؤتمر والأموال التي يتم الالتزام بها للمشاريع حتى نهاية عام ٢٠١٣ يجوز صرفها حتى الانتهاء من جميع المشاريع المعتمدة المدرجة في الحافظة؛

٢ - يدعو المكاتب الإقليمية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية أن تعتمد، من خلال هيئاتها الإدارية عند اللزوم، إلى تعبئة موارد بشرية

(٤) SAICM/OEWG.1/5.

(٥) SAICM/OEWG.1/INF/12/Rev.1.

وتقنية لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بما في ذلك الأنشطة الواردة في خطة العمل العالمية.

مقرر الفريق العامل المفتوح العضوية - ٣/١: القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة

إن الفريق العامل المفتوح العضوية،

إذ يشير إلى القرار ٦/٢ الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية،

يحيل إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثالثة مشروع القرار الوارد في مرفق هذا المقرر لينظر فيه وفي إمكانية اعتماده، مع مراعاة أنه لا يمثل بالضرورة اتفاقاً بين المشاركين، وأنه يتضمن وجهات نظر متباينة حيثما تمت الإشارة إلى ذلك، وأن المؤتمر سيجري بشأنه مزيداً من المداولات.

مرفق

القرار ٣/ []: القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة

ألف

الرصاص في الطلاء

إن المؤتمر،

إذ يشير إلى المقرر المتخذ في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لحماية صحة الأطفال من التعرض للرصاص، الوارد في الفقرة ٥٧ من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،^(٦)

وقد استعرض تنفيذ القرار ٤/٢ بآء بشأن الرصاص في الطلاء، الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، والتأييد الذي ورد في ذلك القرار لإقامة شراكة عالمية لتشجيع التخلص التدريجي من استخدام الرصاص في الطلاء،

وإذ يلاحظ قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية بإنشاء التحالف العالمي للقضاء على طلاء الرصاص الذي يمثل الشراكة العالمية المشار إليها في القرار ٤/٢ بآء،

وإذ يرحب بالفرع الأول من المقرر ٣/٢٦، بشأن الرصاص والكاديوم، الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي طلب فيه مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي، ضمن جملة أمور، أن يواصل تعزيز العمل المتعلق بالتحالف العالمي للقضاء على الرصاص في طلاء،

١ - يرحب بقيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية بإنشاء التحالف العالمي للقضاء على الرصاص في طلاء، وبالتقرير عن التقدم الذي أحرزه التحالف حتى الآن؛^(٧)

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٧) ستشير هذه الحاشية إلى وثيقة من وثائق ما قبل الدورة تتضمن تقريراً مرحلياً.

- ٢ - يرحب أيضاً بالانتهاء من خطة عمل التحالف العالمي التي تتضمن أهدافاً محددة، ومعالم واضحة، ومؤشرات للتقدم المحرز في تحقيق التخلص التدريجي من الرصاص في الطلاء؛
- ٣ - يعترف بأن المبادرات الوطنية للقضاء على الرصاص في الطلاء تشكل أيضاً مثلاً لبرهان تمكيني عملي على تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛
- ٤ - يرحب بقيام المشاركين في الاجتماعات الإقليمية للنهج الاستراتيجي، التي عقدت في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ، بإبداء دعمهم للتحالف العالمي؛
- ٥ - يرحب أيضاً بالدعم المقدم إلى التحالف العالمي من قبل مرفق البيئة العالمية في إطار استراتيجيته المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛
- ٦ - يشجع جميع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على المساهمة في عمل التحالف العالمي وعلى تقديم المساعدة التقنية والمالية حيثما أمكن؛
- ٧ - يعرب عن تأييده لاقتراح التحالف العالمي الداعي إلى تحديد يوم عمل دولي للوقاية من التسمم بالرصاص، بالتركيز أولاً على إزالة الرصاص من الطلاء، ويشجع جميع الحكومات والصناعة ومنظمات المجتمع المدني في كل المناطق على تنظيم أنشطة ذات صلة بالتعاون مع التحالف العالمي؛
- ٨ - يدعو برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، بوصفهما أمانة التحالف العالمي، إلى موافاة المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة بتقرير عن تنفيذ خطة عمل التحالف العالمي.

باء

المواد الكيميائية في المنتجات

إن المؤتمر،

[وإذ يشير إلى أن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية قد اتخذ، في دورته الثانية المعقودة في عام ٢٠٠٩، القرار ٤/٢ جيم لتنفيذ مشروع يتمثل هدفه العام في تعزيز تنفيذ الفقرة ١٥ (ب) من الاستراتيجية الجامعة للسياسات الخاصة بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، ويقوم، ضمن جملة أمور، بوضع توصيات تدعو إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات التعاونية الدولية كي ينظر فيها المؤتمر إبان دورته الثالثة التي ستعقد في عام ٢٠١٢،

[وإذ يعترف بأن استمرار التعاون الدولي أمر جوهري لزيادة وصول أصحاب المصلحة إلى المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات طوال دورة حياتها، وبأن الأمر يستلزم اتخاذ إجراءات سريعة ومنسقة لتعزيز التناسق، تفادياً لتجزؤ عمل نظم المعلومات وعدم تناسقه، وتعظيماً للتوافق مع النظم القائمة وللمنافع التي يجنيها أصحاب المصلحة المعنيين جميعاً،

[وإذ يرحب بالمبادرات التي قامت بها الحكومات والصناعة والمنظمات غير الحكومية وجهات أخرى من أجل تيسير تبادل المعلومات بشأن المواد الكيميائية في المنتجات في بعض المجالات،

[وإذ يعترف مع التقدير بالتقدم المحرز في أداء المهام المحددة لتحقيق أهداف هذه المرحلة الأولى من المشروع، بما في ذلك الدراسة الاستقصائية، ونتائج دراسات الحالات، والتقارير التوليفي، ونتائج واستنتاجات الاجتماعات المعقودة منذ الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية،

[وقد نظر في نتائج أنشطة المشروع، ولا سيما نتائج حلقة العمل الدولية المعنية بمشروع المواد الكيميائية التي عقدت في آذار/مارس ٢٠١١، وفي اقتراحات العناصر، المبينة في مرفق هذا القرار، التي يتعين إدراجها في إطار يبسر تدفق المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات،

[١ - يوافق، بهدف اتخاذ الإجراءات التعاونية الملائمة، على معالجة الحاجة إلى تحسين توافر المعلومات الهامة عن المواد الكيميائية في المنتجات، في سلسلة الإمداد وطوال دورة حياتها، وإلى تحسين الوصول إلى هذه المعلومات، ويقر بالحاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات للمساهمة في تحقيق الهدف العام للنهج الاستراتيجي المتمثل في التوصل بحلول عام ٢٠٢٠ إلى استخدام وإنتاج المواد الكيميائية بطرق تقلل إلى أدنى حد من الأضرار الكبيرة على الصحة البشرية والبيئة؛

[٢ - يقرر توسيع نطاق عملية أصحاب المصلحة المتعددين التي أنشأها المؤتمر في دورته الثانية، رهنأ بتوافر الموارد، لتناط بها ولاية تتمثل في صياغة اقتراح بشأن برنامج دولي للمعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات (يشار إليه فيما يلي باسم "برنامج المواد الكيميائية في المنتجات") تكون غايته العامة هي تيسير وتوجيه توفير المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات وإتاحتها والوصول إليها من جانب جميع فئات أصحاب المصلحة، ويكون هدفه الرئيسي هو تيسير استحداث وتوسيع وتنفيذ نظم المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات طوال دورة حياتها، بجملة طرق منها الاستفادة من الخبرات والعمل المنجز لتحديد الفجوات والعقبات التي يواجهها أصحاب المصلحة في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات، أو في توفيرها؛

[٣ - يوصي بأن يُراعى الاقتراح المتعلق ببرنامج المواد الكيميائية في المنتجات النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، وأن يتفادى أي ازدواج في الجهود المبذولة في إطار ذلك النظام، وأن ينص على القيام مستقبلاً بصياغة توجيهات أو مبادئ توجيهية عامة وقطاعية لمساندة أصحاب المصلحة في تنفيذهم للبرنامج؛

[٤ - يبحث على أن يأخذ برنامج المواد الكيميائية في المنتجات المقترح إنشاؤه في الحسبان أصحاب المصلحة الرئيسيين واحتياجاتهم الخاصة المبينة أثناء المرحلة الأولى من مشروع المواد الكيميائية في المنتجات، مع مراعاة العناصر التي أُقترحت في حلقة العمل المعنية بمشروع المواد الكيميائية في المنتجات والتي ترد في مرفق هذا القرار؛

[٥ - يشدد على أن يُحدد برنامج المواد الكيميائية في المنتجات أدوار ومسؤوليات المجموعات الرئيسية لأصحاب المصلحة وأن ينص في الوقت نفسه على نُهج مرنة و متميزة لتلبية احتياجات كل قطاع وكل مجموعة من أصحاب المصلحة، وذلك بطرق منها توفير توجيهات عامة وقطاعية مرنة وقابلة للتطوير بشأن تحديد المعلومات التي يمكن نقلها وكيفية الوصول إليها وتبادلها مع مراعاة أفضل الممارسات وأخذ التجارب الناجحة والتقدم المحرز والتطورات المتحققة في الحسبان؛

٦ - يقترح أن يواصل الفريق التوجيهي المنشأ بموجب القرار ٤/٢ جيم إسداء المشورة إلى عملية أصحاب المصلحة المتعددين، وأن تُولى العناية لإدراج مزيد من الفئات صاحبة المصلحة في الفريق التوجيهي حسب الضرورة؛

٦ مكرر - يقترح أيضاً أن تضم عملية أصحاب المصلحة المتعددين بعض أفرقة الخبراء الصغيرة لاستكشاف القضايا وذلك من أجل القيام، مثلاً، باستحداث مبادئ توجيهية وأنشطة قطاعية، وتبادل الخبرات بين القطاعات، وتقاسم أفضل الممارسات وتطويرها وتنفيذها؛

٧ - يبحث على أن يُراعي برنامج المواد الكيميائية في المنتجات احتياجات أصحاب المصلحة فيما يخص المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية وإمكانية الوصول إليها، بالإضافة إلى أفضل الممارسات المتبعة في إتاحة الوصول إلى تلك المعلومات، مع المراعاة التامة للفقرات ١٥ (أ) - (ج) من الاستراتيجية الجامعة للسياسات؛

٨ - يدعو إلى أن تُتخذ أثناء وضع برنامج المواد الكيميائية في المنتجات إجراءات تعاونية لتنفيذ مشاريع تجريبية، مع مراعاة الاحتياجات من المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية طوال دورة حياة المنتجات والأوضاع القائمة في البلدان النامية، لإثبات إمكانية تطبيق البرنامج في قطاع أو أكثر؛

٩ - يبحث على إيلاء الاهتمام الواجب للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، بما في ذلك من حيث المساعدة المالية، وبناء القدرات والتدريب، وتحسين الوصول إلى التكنولوجيا؛

١٠ - يشجع المنظمات الصناعية أو التجارية، والحكومات، ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، على المشاركة بنشاط في تطوير الاقتراح المتصل ببرنامج المواد الكيميائية في المنتجات من أجل تيسير تدفق المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات، بما في ذلك الاضطلاع بمشروع تجريبي إيضاحي ذي صلة (أو أكثر)؛

١١ - يبحث القطاع الخاص، والحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، على أن توفر ما يكفي من الموارد البشرية والمالية والعينية على أساس طوعي دعماً لتطوير الاقتراح المتصل ببرنامج المواد الكيميائية في المنتجات من أجل تيسير تدفق المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات، بما في ذلك الاضطلاع بمشروع تجريبي إيضاحي (أو أكثر)؛

١٢ - يدعو برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى قيادة تنفيذ العملية على نحو منفتح وشفاف وشامل وإلى تقديم برنامج المواد الكيميائية في المنتجات المقترح إنشاؤه إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية كي ينظر فيه في دورته الرابعة.“

مرفق القرار ٣/ [] باء

العناصر التي يتعين النظر في إدراجها في إطار لتحسين الحصول على المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات^(٨) وتوافرها

قامت حلقة العمل المعنية بمشروع المواد الكيميائية في المنتجات التي عقدت في آذار/مارس ٢٠١١، تحقيقاً لهدفها المتمثل في وضع العناصر التي ستتناولها التوصيات المتعلقة بالإجراءات التعاونية، بتحديد العناصر التالية لِيُنظر فيها لدى استحداث إطار لتحسين الحصول على المعلومات المتعلقة بالمنتجات الكيميائية في المنتجات ولتحسين توافرها هذه المعلومات. وعلى الرغم من أن النص التالي لا يشكل نصاً جرى التفاوض بشأنه فإنه يمثل النتيجة العامة التي خلصت إليها حلقة العمل مستندة في ذلك بدرجة كبيرة إلى التقارير التي أسفرت عنها مناقشات الأفرقة الفرعية.

ويمكن أن يكون الإطار عاماً وأن يكون، تماشياً مع النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، ذا طابع طوعي. ويمكن أن يحفز الإطار الأنشطة المضطلع بها في قطاعات منتجات محددة وأن يسمح بالمرونة اللازمة لتلبية الاحتياجات المختلفة لتلك القطاعات.

ويمكن أن يحدد الإطار ما يلي:

(أ) أدوار الفئات الرئيسية لأصحاب المصلحة ومسؤولياتها

(ب) المبادئ المتعلقة بالمعلومات التي يمكن نقلها إلى شتى أصحاب المصلحة وكيفية القيام

بهذا النقل

(ج) الاستناد إلى الخبرات المتوافرة حالياً بشأن أفضل الممارسات

ويمكن أن يستند وضع الإطار إلى تحليل للعناصر الهامة لأفضل الممارسات فيما يخص المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات، وأن يسترشد بدراسات الحالات القطاعية التي أنجزت بشأن لعب الأطفال والإلكترونيات ومواد البناء والمنسوجات، وبوثيقة صدرت بعنوان: "لمحة عامة عن نظم توفير المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات واحتياجات أصحاب المصلحة من هذه المعلومات"، وبالعرض التي قدمها جميع أصحاب المصلحة أثناء حلقة العمل الدولية المعنية بالمعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات. ويمكن أن يستند أيضاً إلى الاستنتاجات التي خلصت إليها حلقة العمل هذه والاجتماعات الأخرى المعقودة أثناء وضع المشروع.

وخلال وضع الإطار، ينبغي الإقرار باحتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات وينبغي تليتها بنهج متوازن يعترف بالمفهوم الهام المتمثل في الحرية الفكرية وحماية المعلومات التجارية السرية، ويحترم هذا المفهوم في الوقت نفسه.

(٨) أُقتبس هذا المرفق من تقرير حلقة العمل المعنية بمشروع المواد الكيميائية في المنتجات التي عقدت في آذار/مارس ٢٠١١. وقد أُتفق في ذلك الاجتماع على مصطلح "الإطار" ثم عدل هذا المصطلح لاحقاً إلى "برنامج المواد الكيميائية في المنتجات"، حسبما يرد في مشروع القرار الخال إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية بموجب المقرر الفريق العامل المفتوح العضوية - ٣/١. ولم يخضع هذا المرفق لتحرير رسمي.

ولدى وضع الإطار ينبغي مراعاة الاعتبارات التالية:

- (أ) وضع المبادئ التي تحدد المعلومات التي يمكن توفيرها لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة، ومنها مثلاً ما يتعين تناوله من مواد كيميائية وأنواع المعلومات، وما إلى ذلك
- (ب) توفير المعلومات لشبتي أصحاب المصلحة وتبادلها فيما بينهم:
- تحديد المتطلبات التقنية للأساليب الجديدة لتبادل المعلومات، بما في ذلك أفضل الممارسات المستمدة من الأساليب القائمة، و
 - تعزيز الأساليب القائمة لتبادل المعلومات من أجل توسيع نطاق قبولها وكفالة استخدامها
- (ج) تشجيع الشراكات فيما بين أصحاب المصلحة كافة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص
- (د) تنفيذ إجراءات ترمي إلى كسب دعم الدوائر الصناعية وأصحاب المصلحة الآخرين وضمان النجاح؛ ويمكن أن يتمثل أحد الأنشطة المحتملة في إجراء "دراسات جدوى" تسلط الضوء على ما يحققه تحسين تدفق المعلومات من منافع ومن قيمة مضافة للعناصر الفاعلة الرئيسية في سلسلة القيمة
- (هـ) الاستناد إلى العمل المنجز والجاري إنجازه بشأن تكلفة عدم أداء المهمة، وبناء القدرات، وتقديم المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال بما يُعين الحكومات على تقدير التكاليف والمنافع المتعلقة بنظم المعلومات
- (و) إذكاء الوعي بالنظم القائمة، وبخاصة لدى الحكومات والاقتصاد غير النظامي والشركات الصغيرة والمتوسطة، والجمهور، وتعزيز القدرات الكفيلة بتنفيذ تلك النظم
- (ز) بحث كيفية تحديد المعلومات التجارية السرية ومعالجتها
- (ح) إعداد وثائق توجيهية، وإمكان بحث المسائل الآتية الذكر والتركيز مثلاً على النقاط

التالية:

- '١' أفضل الممارسات، بما في ذلك الدروس المستفادة والنظم الناجحة
- '٢' استخدام لغات موحدة
- '٣' نقل المعارف
- '٤' مبادئ توجيهية للسياسات تتفق مع الفقرة ١٦ من الاستراتيجية الجامعة للسياسات الخاصة بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية
- '٥' اقتراحات بشأن الأدوات التنظيمية.

جيم

المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية

إن المؤتمر،

- إذ يشير إلى قراره ٤/٢ دال بشأن المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية،
- وإذ يعترف بأن المواد الكيميائية الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية يمكن أن تشكل [، إذا لم تتم إدارتها بطريقة احترازية ومأمونة وسليمة بيئياً] مخاطر على صحة العمال والمجتمعات وعلى البيئة التي يتم فيها تصنيع هذه المنتجات وإعادة تدويرها والتخلص منها،
- وإذ يعترف أيضاً بأن الإجراءات الرامية إلى معالجة هذه المسألة يمكن أن تُتخذ في مراحل مختلفة خلال دورة الحياة، سواء في بدايتها أو وسطها أو نهايتها،
- وإذ يعترف كذلك بالعمل الذي أُضطلع به في الاجتماعات الإقليمية اللاحقة التي عقدت تحت رعاية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١١،
- وإذ يعترف بالدور التآزري الذي تؤديه اتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود لدى معالجة مسألة المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية،
- وإذ يعترف أيضاً بالجهود التي تبذلها الصناعة وأصحاب المصلحة الآخرون في معالجة مسألة المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية،
- وإذ يلاحظ مع التقدير الإنجاز الناجح لحلقة العمل الدولية المعنية بالمواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية التي عقدت في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ في فيينا، بناء على الاقتراح الوارد في القرار ٤/٢ دال،
- ١ - يشجع جميع أصحاب المصلحة على أن ينظروا، لدى البت في الإجراءات الإضافية التي يتعين اتخاذها، فيما صاغه المشاركون في حلقة العمل السالفة الذكر من توصيات ورسائل رئيسية بشأن المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية؛
- ٢ - [يدعو البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، والمنظمة العالمية للجمارك، والحكومات، وقطاع الصحة، والصناعة، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين، إلى النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات وقيادة الأنشطة ذات الصلة؛]
- ٣ - [يقرر أن يواصل العمل على إنشاء مجموعة دولية من الموارد المتعلقة بأفضل الممارسات في هذا المجال،^(٩) بالاستناد إلى المبادرات القائمة، بما في ذلك ما يلي:

(٩) ينبغي أن يواصل المؤتمر في دورته الثالثة النظر في تحديد مجالات العمل المبينة في الفقرات الفرعية (أ) إلى (و) وبيان أولويتها ومدى اكتمالها، مع مراعاة التوصيات المتعلقة بالإجراءات المتخذة في بداية دورة الحياة ووسطها ونهايتها والرسائل الرئيسية لحلقة العمل المشار إليها في ديباجة هذا القرار، بالإضافة إلى الجهود الجارية الأخرى، بما في ذلك ما تقوم به الدوائر الصناعية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من مبادرات وما تضعه من معايير دولية ذات صلة.

- (أ) الأدوات التي تؤدي إلى إحراز تقدم في استحداث تصميمات تُقلل استخدام المواد الكيميائية الخطرة في إنتاج المنتجات الكهربائية والإلكترونية أو تقضي على هذا الاستخدام؛
- (ب) المعايير والممارسات المطبقة في مجال الأعمال لتتبع المواد الكيميائية وكشف وجودها في مراحل تصنيع المنتجات الكهربائية والإلكترونية، واستخدامها، ونهاية دورة حياتها؛
- (ج) البدائل المحتملة الأكثر أماناً التي يمكن استخدامها في تطبيقات المنتجات الكهربائية والإلكترونية بدلاً من المواد الكيميائية التي تسبب القلق [، بما في ذلك المواد الكيميائية الثابتة، والمتراكمة بيولوجياً والسامة، والمسرطنة، والمولدة للطفرات، والسموم التي تؤثر على الصحة الإنجابية أو على النمو البدني، والسموم العصبية، والسموم التي تؤثر على النمو العصبي، والسموم التنفسية، والسموم المناعية، وسموم الأجهزة العضوية، والمركبات المسببة لاضطرابات الغدد الصماء]؛
- (د) استراتيجيات المشتريات الخضراء التي تستخدمها مؤسسات الأعمال والحكومات؛
- (هـ) السياسات المتعلقة بالمسؤولية الموسعة للمنتجين؛
- (و) الاستراتيجيات والإجراءات المؤقتة التي ينبغي تنفيذها إلى أن يتم القضاء على الاستخدام أو توافر البدائل؛]
- ٤ - [يدعو الجهات المانحة، بما فيها الحكومات ومنظمات القطاعين العام والخاص، إلى توفير موارد مالية وعينية للاضطلاع بمزيد من العمل في هذا المجال.]

دال

التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة

إن المؤتمر،

إدراكاً منه للهدف الشامل المبين في الفقر ٢٣ من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة المتمثل في ضمان أن تُنتج المواد الكيميائية وتستخدم بطرق تقلل إلى أدنى حد الآثار الضارة الخطيرة على البيئة وصحة الإنسان بحلول عام ٢٠٢٠،^(١٠)

وإذ يشير إلى بيان داكار بشأن المواد النانوية المصنعة الذي اعتمده المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية في دورته السادسة،

وإذ يشير أيضاً إلى قراره ٤/٢ هاء بشأن التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة،

وإذ يضع في اعتباره الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً القرارات المتعلقة بالتكنولوجيات النانوية التي اتخذتها مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في اجتماعاتهما الإقليمية المعقودة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١،

(١٠) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ يضع في حسبانته العمل المتواصل المضطلع به في إطار البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ومن جانب المنظمات المشاركة فيه والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، بما يشمل ذلك من دروس مستفادة من الآليات الفعالة لتبادل المعلومات،

وإذ يضع في حسبانته أيضاً التقرير المتعلق بالتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة الذي أعدته أمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من أجل الفريق المفتوح العضوية في اجتماعه الأول والمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثالثة، ولا سيما استنتاجاته التي توصي باتخاذ مزيد من الإجراءات في إطار النهج الاستراتيجي،^(١١)

١ - يؤكد أن النهج الاستراتيجي يوفر إطاراً مناسباً لتناول التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة؛

٢ - يشجع جميع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي على تيسير تبادل المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة من أجل تحسين الشفافية العالمية والسماح بتحسين عمليات اتخاذ القرار، مع ملاحظة أن أمثلة هذه المعلومات قد تشمل تقييمات المخاطر، وتدابير للحد من المخاطر، ومعلومات عن البيئة والصحة وبحوث السلامة؛

٣ - يوصي بوضع توجيهات تقنية وتنظيمية دولية وإعداد مواد تدريبية من أجل الإدارة السليمة للمواد النانوية المصنعة؛

٤ - يطلب إلى جميع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي مواصلة دعم الحوار العام بشأن جميع جوانب التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة، بما في ذلك منافع ومخاطر المواد النانوية المصنعة طوال دورة حياتها؛

٥ - يدعو المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، إلى مواصلة دعم الجهود الرامية إلى تيسير تبادل المعلومات، ووضع التوجيهات وإعداد المواد التدريبية، ودعم الحوار العام بشأن التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة؛

٦ - [يدعو الصناعة إلى] [يُهيئ بالصناعة] أن تواصل وتعزز دورها التوجيهي ومسؤولياتها [بوصفها مصنعة وموردة لـ] [فيما يتعلق بـ] التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة، وأن تشارك في إذكاء الوعي وتبادل المعلومات والأنشطة التدريبية والحوار العام والبحوث المتعلقة بالمخاطر وأن تدعم هذه الأعمال [بما في ذلك من الناحية المالية]؛

٧ - يدعو لجان الخبراء التابعة للأمم المتحدة المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها إلى رصد تقدم العمل العلمي الدولي، وإلى استعراض إمكانية تطبيق معايير النظام المنسق عالمياً على المواد النانوية المصنعة، وإلى إعداد خطة عمل لتطويع تلك المعايير عند الضرورة؛

- ٨ - [يدعو مؤتمرات الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطيرة معينة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، إلى النظر فيما إذا كانت المواد النانوية المصنعة وتطبيقاتها ينبغي أن تدرج ضمن نطاق اختصاصها؛]
- ٩ - [يدعو جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما المجلس الدولي للرباطات الكيميائية، إلى تحديد المواد النانوية المصنعة، وتوليد معلومات تُمكن من مناوئتها واستخدامها بطريقة مأمونة طوال دورة حياتها، وإتاحة هذه المعلومات من خلال آليات ملائمة يستحدثها المجلس؛]
- ١٠ - [يوصي بأن تُستحدث مشاريع تجريبية على المستوى الوطني لزيادة القدرة على الإدارة السليمة للتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة؛]
- ١١ - [يوصي أيضا بأن تُولى في جميع الأنشطة المنفذة خلال الفترات الفاصلة بين الدورات بشأن المواد النانوية المصنعة عناية خاصة لدورة الحياة بأكملها وللتعرض المهني.].

هاء

إدارة المواد الكيميائية البيرفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً

إن المؤتمر،

إذ يشير إلى قراره ٥/٢ بشأن إدارة المواد الكيميائية البيرفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً،

- ١ - يرحب بالجهود المبذولة لجمع وتبادل المعلومات بشأن المواد الكيميائية البيرفلورية دعماً لتنفيذ القرار ٥/٢ والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً؛
- ٢ - يلاحظ أنه لا تزال هناك حاجة كبيرة إلى الاضطلاع بعمل إضافي لدعم تنفيذ القرار ٥/٢؛
- ٣ - يرحب بإنشاء الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه آلية هامة من أجل توسيع نطاق المشاركة في هذا العمل ليشمل البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال؛
- ٤ - يدعو الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية إلى الاضطلاع بهذا العمل وموافاة المؤتمر بتقرير عن التقدم المحرز؛
- ٥ - يطلب إلى الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية أن يتعاون بشكل وثيق مع أمانة اتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن الأنشطة المتعلقة بالمواد الكيميائية البيرفلورية.

مرفق القرار ٣/ [هاء

اختصاصات الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية

التشكيل

١ - الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية فريق جامع يضم عدداً يصل إلى خمسة ممثلين للنهج الاستراتيجي بواقع ممثل عن كل إقليم من أقاليم الأمم المتحدة، ويضم منظمات غير حكومية ومنظمات دولية أخرى، بالإضافة من يشاركون حالياً في الأنشطة المتعلقة بالمواد الكيميائية البيرفلورية من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويمكن أن يُشكّل الفريق على النحو التالي:

الممثلون الإقليميون

[أفريقيا]

[آسيا والمحيط الهادئ]

[أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية]

[أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي]

[أوروبا الغربية ودول أخرى]

المنظمات غير الحكومية

[قطاع الصحة]

[قطاع الصناعة]

[قطاع المصلحة العامة]

[قطاع النقابات العمالية]

البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية

[ممثل البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية]

أمانة اتفاقية ستكهولم

[أمانة اتفاقية ستكهولم]

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

[بلد من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي]

[أحد أصحاب المصلحة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي]

أمانة الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية

[أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة]

[أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي]

وباب الانضمام إلى الفريق مفتوح أمام المراقبين من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي قد ترغب في المشاركة في أنشطته وفي تبادل المعلومات.

هدف الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية

٢ - يتمثل هدف الفريق في تيسير تبادل المعلومات وجمع المعلومات بشأن سلفونيت الأوكتييل البيرفلوري وحمض أوكتانويك البيرفلوري، والمواد المرتبطة بهما والمنتجات والمزائج التي تحتوي على هذه المواد (المعروفة مجتمعة باسم المواد الكيميائية البيرفلورية).^(١٢) وبوجه خاص، هناك حاجة إلى معلومات عن الجوانب التالية:

- (أ) محتوى المنتجات، والمواد المطلقة في البيئة؛
- (ب) البدائل المستخدمة حالياً والمواد أو التكنولوجيات البديلة التي يمكن أن تكون أكثر أماناً لاستخدامها؛
- (ج) معايير تحديد المواد أو التكنولوجيات البديلة التي يمكن أن تكون أكثر أماناً؛
- (د) الحاجة إلى نقل التكنولوجيا وإمكانية نقلها؛
- (هـ) التقدم المحرز فيما يخص الإجراءات التنظيمية والبرامج الطوعية وأمثلة ذلك؛
- (و) المآل البيئي والانتقال في البيئة؛
- (ز) الرصد؛
- (ح) الانبعاثات؛
- (ط) تعرض البشر والبيئة؛
- (ي) الآثار المحتملة لهذه المواد وبدائلها على صحة الإنسان وعلى البيئة.

(١٢) سيركز العمل على المركبات البيرفلورية الطويلة السلاسل وهي:

- (أ) الأحماض الكربوكسيلية البيرفلورية التي يصل طول سلاسلها الكربونية إلى ك ٨ أو أكثر، بما فيها حمض أوكتانويك البيرفلوري؛
 - (ب) سلفونات الألكيل البيرفلورية التي يصل طول سلاسلها الكربونية إلى ك ٦ أو أكثر، بما فيها حمض سلفونيك الهكسان البيرفلوري وسلفونيت الأوكتين البيرفلوري؛
 - (ج) سلائف تلك المواد التي قد تُنتج أو قد توجد في المنتجات.
- ويقصد بمصطلح "سليفة" مادة عُرفَ أنها يمكن أن تتحلل إلى أحماض كربوكسيلية بيرفلورية يصل طول سلاسلها الكربونية إلى ك ٨ أو أكثر (بما فيها حمض أوكتانويك البيرفلوري)، أو إلى سلفونات الألكيل البيرفلورية التي يصل طول سلاسلها الكربونية إلى ك ٦ أو أكثر (بما فيها حمض سلفونيك الهكسان البيرفلوري وسلفونيت الأوكتين البيرفلوري).

العمل المقترح للفترة ٢٠١١ - ٢٠١٢

- ٣ - تشمل العناصر الرئيسية للعمل المقترح ما يلي:
- (أ) دراسة استقصائية عن المواد الكيميائية البيرفلورية لدى المنتجين الرئيسيين في عام ٢٠١٢؛
- (ب) تقاسم المعلومات بشأن المواد والتكنولوجيات البديلة عن طريق البوابة الشبكية المخصصة للمواد الكيميائية البيرفلورية، والحلقات الدراسية الشبكية، والملتقيات الجانبية؛
- (ج) تشجيع الأنشطة الإشرافية والتنظيمية وذلك عن طريق البوابة الشبكية المخصصة للمواد الكيميائية البيرفلورية، والحلقات الدراسية الشبكية، والملتقيات الجانبية؛
- (د) تقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثالثة.
- ٤ - ويمكن تنفيذ هذه الأنشطة إن توافرت تبرعات كافية.
- ٥ - ومنتظر أن يعمل الفريق عن طريق الاجتماعات الهاتفية والبريد الإلكتروني بدلاً من الاجتماعات التي تعقد وجها لوجه، مما يعني أن الفريق سيحتاج إلى موارد قليلة لممارسة عمله.

هيكل الإدارة

- ٦ - ستتولى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفرع المواد الكيميائية بشعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد في برنامج الأمم المتحدة للبيئة رئاسة المداولات التي تجرى عن بعد، والقيام بوظائف أمانة الفريق. وسيعملان مع أمانة النهج الاستراتيجي.
- ٧ - وسيناقش الفريق في اجتماعه الأول اختصاصاته ويعدّلها ويعتمدها ويناقش ويعتمد برنامج عمل.
- ٨ - وستكون الأمانة مسؤولة عما يلي:
- (أ) تنظيم اجتماعات الفريق؛
- (ب) التشاور مع أمانة النهج الاستراتيجي لضمان تنسيق المدخلات المقدمة إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية؛
- (ج) التشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين خارج الفريق؛
- (د) إعداد تقارير مرحلية تقدم إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

مقرر الفريق العامل المفتوح العضوية - ٤/١: القضايا الجديدة الناشئة في مجال السياسة العامة

ألف

المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء

إن الفريق العامل المفتوح العضوية،

وإدراكاً منه للهدف الشامل المبين في الفقرة ٢٣ من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة المتمثل في ضمان أن تُنتج المواد الكيميائية وتستخدم بطرق تقلل إلى أدنى حد الآثار الضارة الخطيرة على البيئة وصحة الإنسان بحلول عام ٢٠٢٠،^(١٣)

وإدراكاً منه أيضاً للطابع غير الملزم والطوعي والقائم على تعدد أصحاب المصلحة للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية،

وإذ يعترف بالآثار الضارة التي يمكن أن تنجم عن المواد المسببة لاضطرابات الغدد الصماء على صحة الإنسان وعلى البيئة،

وإذ يعترف أيضاً بضرورة حماية البشر والنظم الإيكولوجية والأجزاء المكونة لها التي تعد ضعيفة بوجه خاص حسبما ورد، ضمن جملة أمور، في الفقرة ١٤ (ب) من الاستراتيجية الجامعة للسياسات الخاصة بالنهج الاستراتيجي،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال،

وإذ يدرك الجهود المتواصلة التي يبذلها أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي، بما فيهم المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والأوساط العلمية وممثلو المنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى الصالح العام، والنقابات، وقطاع الصحة،

وقد نظر في الاقتراح الداعي إلى اعتبار المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء قضية ناشئة جديدة في مجال السياسة العامة،

١ - [يتفق على أن الاقتراح يفني بالمعايير الواجب توافرها في القضية الناشئة في مجال السياسة العامة؛]

٢ - يرى أن نشر المعلومات وإذكاء الوعي هاما بوجه خاص؛

٣ - يسلم بالصعوبات التي تواجه حالياً بعض البلدان في تعبئة الموارد المطلوبة لتناول المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء بوصفها قضية ناشئة في مجال السياسة العامة؛

(١٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

٤ - [يعترف بالميزة التي ينطوي عليها إجراء مزيد من المناقشات في الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، ويوصي بأن ينظر المؤتمر] [يشجع مقدم الاقتراح على أن ينظر] في الخيارات الواردة في الفقرة ٥ من مذكرة الأمانة بشأن تسمية القضايا الجديدة الناشئة في مجال السياسة العامة^(١٤) في ضوء العمل الذي يضطلع به في الوقت الحاضر أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي.

باء

الملوثات الصيدلانية الثابتة بيئياً

إن الفريق العامل المفتوح العضوية،

١ - يرى أن بعض الأنشطة المبينة في هذا الاقتراح، الداعي إلى اعتبار الملوثات الصيدلانية الثابتة بيئياً قضية ناشئة جديدة في مجال السياسة العامة، لا تفي بالمعايير الواجب توافرها لاعتبار القضية قضية ناشئة جديدة في مجال السياسة العامة؛

٢ - يعترف بالميزة التي ينطوي عليها إخضاع القضية لمزيد من البحث عقب الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، ويشجع مقدم الاقتراح على مواصلة تطويره.

المرفق الثاني

إجراءات لمعالجة مشكلة التمويل

١ - يدعو الفريق العامل المفتوح العضوية أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي، وخاصة الحكومات، التي تعد مسؤولة في المقام الأول عن تهيئة الأوضاع للإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية، والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي القادرة، بما في ذلك المنظمات التي لم تسهم بعد، إلى تقديم مساهمات للصندوق الاستئماني، والسعي لبلوغ الرقم المستهدف وهو ٤٤،٨ مليون دولار في خطة عمل البداية السريعة، وضمان استمرار اتساق المساهمات لغير الصندوق الاستئماني، على الأقل، مع خطة عمل برنامج البداية السريعة، أو زيادة هذه المساهمات.

٢ - ويطلب الفريق العامل المفتوح العضوية إلى الأمانة تنشيط جهودها لتنفيذ الاستراتيجية، على النحو الوارد في خطة العمل، من أجل توسيع قاعدة المانحين بغية اجتذاب جهات مانحة جديدة وغير تقليدية للصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة، مثل مصارف التنمية الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، بالإضافة إلى مساهمات أخرى من القطاع الخاص، بما في ذلك الصناعة الكيميائية، ضمن جهات أخرى، عن طريق أنشطة الدعاية لاسترعاء اهتمامها إلى أهداف النهج الاستراتيجي خلال الفترة حتى الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

تلخيص الرئيسين المشاركين للمناقشات حول التمويل: الخيارات المحتملة للتمويل الطويل الأجل للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

١ - عقد فريق الاتصال المعني بالتمويل والمساعدة التقنية، الذي أنشأه الفريق العامل المفتوح العضوية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في اجتماعه الأول، اجتماعاً يوم الجمعة، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، في بلغراد، لبحث الخيارات المحتملة للتمويل الطويل الأجل للنهج الاستراتيجي، وفقاً للاختصاصات المتفق عليها (انظر التذييل). وشارك في رئاسة الاجتماع السيد أوزفالدو الفاريز بيريز (شيلي)، والسيد غريغ فيليك (كندا).

٢ - وبحث فريق الاتصال في البداية مسألة التمويل لتنفيذ الأنشطة حتى عام ٢٠٢٠. ثم بحث وصلات وعناصر العملية التشارورية بشأن خيارات التمويل للمواد الكيميائية والنفايات من حيث علاقتها بالنهج الاستراتيجي.

٣ - ويعكس هذا التلخيص الخيارات والآراء التي أبدتها المشاركون في فريق الاتصال أثناء المناقشات. واقترح فريق الاتصال أنه ينبغي أن يقدم الفريق العامل المفتوح العضوية هذا التلخيص كوثيقة عمل باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة إلى الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في عام ٢٠١٢.

٤ - وأوصى فريق الاتصال كذلك بأنه ينبغي لرئيس المؤتمر، بوصفه رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية، إرسال نسخة من التلخيص إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كي ينظر فيه عند إعداده لتقريره النهائي إلى مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الثانية عشرة في شباط/فبراير ٢٠١٢.

٥ - وناقش فريق الاتصال موضوعين متداخلين: التمويل لتنفيذ الأنشطة حتى عام ٢٠٢٠؛ ووصلات ونتيجة العملية التشارورية بشأن خيارات التمويل للمواد الكيميائية والنفايات، وعناصر نهج متكامل لتمويل المواد الكيميائية والنفايات فيما يتعلق بالإطار الاستراتيجي. وكان هناك تقارب كبير في الآراء أثناء المناقشات.

٦ - وترد أدناه تفاصيل الخيارات والآراء التي أبدت أثناء المناقشات.

أولاً - التمويل لتنفيذ الأنشطة حتى عام ٢٠٢٠

٧ - ناقش المشاركون الخيارات المطروحة لتمويل تنفيذ الأنشطة حتى عام ٢٠٢٠ في سياق إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛ والفقرة ١٩ من استراتيجية السياسة العامة للنهج الاستراتيجي؛ والنجاحات التي حققها حتى الآن برنامج البداية السريعة للنهج الاستراتيجي المحدد زمنياً؛ والنتائج الخاصة بالتمويل المقدم من الاجتماعات الإقليمية للنهج الاستراتيجي المعقودة قبل اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية.

٨ - ووافق كثير من المشاركين على أنه ينبغي بحث جميع مصادر التمويل بالنسبة للتمويل الطويل الأجل للنهج الاستراتيجي. وبصرف النظر عن الموارد الحكومية، أشار كثير من المشاركين إلى ضرورة الاستعانة بموارد من القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، شدد بعض المشاركين على ضرورة البحث عن سبل لاستخدام الموارد بصورة أكثر كفاءة.

ألف - الآراء التي أبديت بشأن تعميم إدارة المواد الكيميائية في السياسات الوطنية

٩ - كان هناك تأييد عام لضرورة مواصلة تعزيز الجهود من أجل تعميم إدارة المواد الكيميائية في السياسات الوطنية باعتبارها وسيلة رئيسية لدعم التمويل الطويل الأجل للنهج الاستراتيجي. ورأى كثيرون أن جهود التعميم في السابق لم تقطع شوطاً طويلاً بما يكفي لوضع الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على رأس جدول الأعمال الإنمائي الأوسع. وقدم مشاركون من البلدان المتلقية والمانحة أمثلة لحالات طغت فيها على البرنامج الكيميائي والبرنامج البيئي الشامل مواضيع إنمائية حظيت بأولوية سياسية أعلى، وبذلك حصلت على الأولوية في التمويل.

١٠ - وأعرب عدد من المشاركين عن تأييدهم للاقتراح الخاص بتجميع الأمثلة وأفضل ممارسات برامج التعميم الناجحة التي حصلت على تمويل، وبذل الجهود لتقاسم هذه المعلومات على نطاق واسع كجزء من مبادرة لبناء القدرة على التعميم. وقد أُشير إلى العمل الحالي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التعميم كمصدر في هذا الصدد، من حيث جهود التعميم الوطني والجهود التعاونية مع وكالات الأمم المتحدة. وأشار أحد المشاركين إلى مشروع تعميم ناجح في أوغندا يمكن أن يقدم دروساً قيمة عن الظروف التي تساعد أنشطة التعميم. وقد تم تمكين هذا المشروع في بادئ الأمر عن طريق منحة لبرنامج البداية السريعة، وتمكن بعد ذلك من الحصول على تمويل إضافي كبير من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمواصلة أنشطة التنفيذ.

١١ - ووافق المشاركون على أنه سيكون من الضروري مناقشة موضوع التعميم في الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، وخاصة من حيث تحديد أولوية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على جداول أعمال السياسات الوطنية، والإجراءات الموجبة للتنشيط، أو الآليات التي ستلزم على المستويين الوطني والدولي لتنشيط موارد التعميم بالنسبة للتمويل الطويل الأجل لتنفيذ الإطار الاستراتيجي. وأشار أحد المشاركين في هذا الصدد إلى إعلان باريس بشأن فعالية المعونات وإلى برنامج عمل أكرا، حيث جاء فيهما أن من الأفضل تحديد أولويات المعونة بواسطة الحكومات المتلقية لأنها تفهم احتياجات بلدانها بصورة أفضل.

باء - الآراء التي أبديت بشأن دور الصناعة

١٢ - تحدث عدد من المشاركين عن قدرة الصناعة على مواصلة المساهمة في التمويل الطويل الأجل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنهج الاستراتيجي عن طريق نهج متوازن للأطر التنظيمية والطوعية. وأكدوا أيضاً أنه يتعين على الحكومات في المقام الأول إنشاء أطر ملائمة يمكن من خلالها إشراك الصناعة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

١٣ - وأكد أحد المشاركين على أهمية الصناعة قائلاً إن المشاريع التي تستهدف الربح تحقق منافع اجتماعية واقتصادية، ولكن يجب أن تتحمل المسؤولية بنفس القدر عن ضمان تدخيل التكاليف البيئية.

وأشار البعض إلى دور الصناعة في تطوير التكنولوجيا لدعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وأشار أحد المشاركين أيضاً إلى أهمية مفهوم التصميم الأخضر.

١٤ - وقيل إن هناك حاجة إلى تقاسم التكنولوجيا ونقلها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، بما في ذلك عن طريق آليات من قبيل المراكز الإقليمية.

١٥ - وأشار إلى أن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية يمكن ربطها بمجالات أخرى في البرنامج البيئي، بما في ذلك المناخ، مثلاً عن طريق استخدام آلية التنمية النظيفة. بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأشار أيضاً إلى مبادرات عملت فيها الصناعة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرين لمواءمة اللوائح، بما في ذلك عن طريق تقاسم المعلومات بشأن اللوائح.

جيم - الآراء التي أبديت بشأن خيارات التمويل الخارجي

١٦ - أشار عدد من المشاركين إلى دور خيارات التمويل الخارجي في تنفيذ الأنشطة حتى عام ٢٠٢٠. وكانت هناك إشادة بنافذة مرفق البيئة العالمية لتمويل النهج الاستراتيجي.

١٧ - وفي سياق تمويل المواد الكيميائية المتاحة حالياً في صناديق مختلفة، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية، اقترح عدة مشاركين ضرورة بحث هذه المبالغ معاً بطريقة استراتيجية ومعززة بدرجة أكبر من أجل إيجاد طرق لتعزيز التنفيذ. واقترح أن ذلك يمكن أن يتم عن طريق سياسات واضحة أو برنامج يوضع لشراء حصص من جميع البلدان.

١٨ - وكانت هناك أيضاً تعليقات من جانب عدة مشاركين تناولت مزايا تقديم حافظة موحدة للمواد الكيميائية والنفايات بغية جمع أموال من الجهات المانحة حتى يتسنى الحصول على مزيد من الأموال العامة، بخلاف النهج الحالي لتجميع أموال مجزأة بموجب اتفاقيات فردية، أو أطر أو قضايا، أو آليات ضمن المجال الأعرض للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

دال - الآراء التي أبديت بشأن آلية خاصة للنهج الاستراتيجي

١٩ - تحدث بعض المشاركين عن ضرورة وجود آلية مستقرة للأموال الخاصة بالنهج الاستراتيجي بعد برنامج البداية السريعة المحدد المدة. وستكون هذه الآلية موجودة في أفضل الأحوال حتى عام ٢٠٢٠، وستكون لها خصائص مماثلة لخصائص البرنامج الحالي من حيث هيكل إدارتها، ومعايير الأهلية، ومجال العمل (الذي اتسع ليشمل خطط التنفيذ)؛ وستحصل على مساهمات طوعية؛ وستتضمن أهدافاً للأداء يمكن استعراضها؛ وستكون مستقلة، وخاضعة للمساءلة، وشفافة. وقال أحد المشاركين إن هناك حاجة لبحث الجوانب العملية لإنشاء آلية تمويل محتملة في المستقبل استناداً إلى هيكل قائم، بدلاً من إنشاء هيكل جديد.

٢٠ - وأكد أحد المشاركين جدوى آلية تمويل كهذه لدعم أنشطة بناء القدرات المستمرة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، من أجل تحديد الأولويات، وتعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في خطط التنمية الوطنية، والتحرك نحو بلوغ هدف عام ٢٠٢٠ المتعلق بالمواد الكيميائية.

٢١ - وعلق بعض المشاركين على الدور الخاص للنهج الاستراتيجي في تقديم التمويل للقضايا التي تتطلب وقتاً لكي تصبح أولويتها مفهومة بصورة كاملة، مثل العلاقة بين الصحة والمواد الكيميائية. وقيل إن البلدان المتقدمة والنامية في بعض الأحيان لا تعطي نفس الأولوية لمثل هذه العلاقات، وأن أمام النهج الاستراتيجي دوراً هاماً يقوم به لطرح هذه القضية أمام صانعي القرار.

ثانياً - نتيجة العملية التشارورية بشأن خيارات التمويل للمواد الكيميائية والنفايات، وعناصر النهج المتكامل فيما يتعلق بالنهج الاستراتيجي

٢٢ - تناول أحد ممثلي أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الخط الزمني للخطوات التالية المتوقعة للعملية التشارورية بعد الاجتماع النهائي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وتشمل هذه الخطوات إعداد تقرير المدير التنفيذي لمجلس الإدارة أمام الدور الاستثنائية الثانية عشرة في شباط/فبراير ٢٠١٢. وسيشكل هذا التقرير الأساس لمناقشة مجلس الإدارة بشأن مواصلة السير قُدمًا، بما في ذلك اتخاذ مقرر محتمل بشأن طبيعة العملية، والجدول الزمني، وتنظيم العمل تمهيداً للتوصل إلى مقررات محتملة في الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في عام ٢٠١٢، والدورة السابعة والعشرين لمجلس الإدارة في عام ٢٠١٣.

٢٣ - وأشار ممثل آخر لأمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن المدير التنفيذي قد شجعت نتيجة العملية التشارورية والاقتراح الخاص باتخاذ نهج متكامل. وقد تطرق الحديث في مشاوراته غير الرسمية مع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء إلى أنه يلزم طرق جديدة ومبتكرة وأقل تجزئة لتمويل برنامج المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك نهج استراتيجي. وأشار أيضاً إلى أن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والخاصة بالتنوع البيولوجي كانت مهتمة بالعملية التشارورية، وكيف أن وجود عملية مماثلة قد يساعدها على تلبية احتياجاتها من التمويل.

٢٤ - ولاحظ عدد من المشاركين أن هناك تداخلاً كبيراً في الخيارات التي حددت في المناقشات التي اختتمت أخيراً بشأن تمويل أنشطة التنفيذ حتى عام ٢٠٢٠، وفي عناصر النهج المتكامل كما حددته العملية التشارورية. وعلاوة على ذلك، أشار مختلف المشاركين إلى أن عناصر النهج المتكامل متوائمة بشكل عام مع نطاق العمل في إطار النهج الاستراتيجي. وأكد البعض في هذا الصدد أن النهج المتكامل الذي تضمن إشارات صريحة إلى النهج الاستراتيجي يتماشى بصورة جيدة مع نطاق عمل النهج الاستراتيجي.

٢٥ - وطالب بعض المشاركين باستمرار آلية التمويل المنفصلة للتنفيذ في إطار النهج الاستراتيجي، في حين تساءل مشاركون آخرون عما إذا كانت هناك ضرورة إلى آلية تمويل مستقلة في إطار النهج الاستراتيجي، مقترحاً أن وجود نهج واحد يمكن أن يجعل استخدام الموارد والأموال المتاحة بصورة أكثر كفاءة.

٢٦ - وطالب عدة مشاركون بإيجاد حل للتمويل الطويل الأجل للنهج الاستراتيجي كجزء من المجموعة الأوسع للمواد الكيميائية والنفايات. وأيدوا إدماج الموارد في إطار حل واحد لتخفيض التكاليف الإدارية، ضمن أمور أخرى، من أجل إتاحة المزيد من الموارد لأنشطة التنفيذ. وطالبوا بنهج عام بدلاً من نهج يفصل بين الأموال المتاحة للمواد الكيميائية ويجوؤها إلى مبالغ مستقلة. وقال مشاركون آخرون إن الأخذ بنظام الصناديق المنفصلة في الظروف المالية الحالية يمكن أن ينطوي على مخاطر، وأن وجود حافظة مجمعة

بدرجة أكبر بالنسبة لبعض الجهات المانحة التقليدية من شأنه أن ينطوي على فرصة أكبر للنجاح. وبرغم حاجة بعض المشاريع إلى أموال لبدء التشغيل، إلا أن عدداً من المشاركين فضلوا النهج المتكامل لبرنامج المواد الكيميائية والنفايات.

٢٧ - وأشار بعض المشاركين إلى الزخم المتزايد للمناقشات حول تمويل البرنامج العام للمواد الكيميائية والنفايات، وخاصة على ضوء المناقشة الخاصة بالتمويل، كجزء من المفاوضات نحو صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق. وأكد البعض أن السياق الحالي للمناقشات حول استراتيجية عامة لتمويل المواد الكيميائية والنفايات كان مفيداً.

٢٨ - وقال أحد المشاركين إن هناك حاجة لإيلاء الاعتبار الواجب في المناقشات الخاصة بالتمويل للنهج الطوعية مثل النهج الاستراتيجي، حتى في أوقات ندرة الموارد عندما لا تعطي الأولوية في بعض الأحوال إلا للأنشطة التي تدعم التزامات ملزمة قانوناً. وأشار مشارك آخر إلى أهمية المساهمات الطوعية، قائلاً إن هناك حاجة إلى استخدام الموارد على نحو أفضل عن طريق التركيز على القضايا ذات الأولوية. ورُئي أن من المهم مواصلة تحديد الثغرات الرئيسية وتعبئة أنسب أنواع الموارد المختلفة لهذه الجهود.

٢٩ - وأعرب أحد المشاركين عن شواغل من أنه في حين أن العملية التشاورية القطرية المنحى بشأن خيارات التمويل تنطوي على مزايا واضحة، فإن نتائج المناقشات بشأن وضع نهج متكامل لإزاء الاتجاه الاستراتيجي الجامع لتمويل جدول أعمال المواد والنفايات الكيميائية، وأي هياكل جديدة أو معدلة قد يتعين إنشاؤها، بما في ذلك الأنشطة الإضافية المحتملة خلال التجديد السادس لمرفق البيئة العالمية، لن تتحقق في وقت مناسب يضمن التمويل لأنشطة التنفيذ لعام ٢٠٢٠. ففي الوقت الذي يتم فيه إنشاء صندوق استثماري جديد أو استكمال التجديد السادس، لن يكون قد تبقى سوى ما بين ثلاث وخمس سنوات على عام ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، تساءل أحد المشاركين عما إذا كان بالوسع استخدام المسار السريع لجزء من النهج المتكامل ليتسنى اتخاذ إجراء مبكر.

٣٠ - وفي ضوء ما تقدم، دعا أحد المشاركين إلى الإشارة على نحو محدد في المناقشات المقبلة بشأن النهج المتكامل إلى آلية محددة الوقت للنهج الاستراتيجي. وأشار عدد من المشاركين إلى أنهم لا يريدون ضياع الخبرات الجيدة للبرنامج في حين أعربوا عن الأمل في أن تتضمن آلية التمويل القادمة و/أو تركز على النجاحات التي حققها النظام الحالي. ولهذا الغاية، حث أحد المشاركين على تقاسم خبرات المستفيدين من البرنامج مع مرفق البيئة العالمية للمساعدة في أن يواصل المرفق جهوده لتحسين خدمات البرنامج. كما أثير احتمال وضع آلية مثل برنامج البداية السريعة في مرفق البيئة العالمية.

٣١ - وجرى الترحيب بصورة عامة بالأموال الإضافية التي أتاحتها مرفق البيئة العالمية للمواد الكيميائية، وأعرب بعض المشاركين عن الأمل في مواصلة توسيع نطاق هذه النافذة مع الاعتراف، رغم ذلك، بأن المرفق لا يستطيع بمفرده أن يوفر احتياجات التمويل بأكملها للمجال الخاص بالمواد الكيميائية. وجرى التساؤل عما إذا كان بالوسع ربط الأموال الأخرى في المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية بتنفيذ النهج الاستراتيجي. وفيما يتعلق بمسألة التوسع في إشراك أصحاب المصلحة في تنفيذ النهج الاستراتيجي، قال ممثل لأمانة مرفق البيئة العالمية إن

مجلس إدارة المرفق اعتمد استراتيجية للقطاع الخاص خصصت أموالاً لأنشطة هذا القطاع. ويجري هذا العمل بمشاركة وكالات التنمية، ويمكن أيضاً توسيع نطاقه ليشمل مجال المواد الكيميائية.

٣٢ - وأثير أيضاً احتمال استخدام الأموال المتاحة في مجال الصحة لتحقيق استفادة مباشرة لجدول أعمال المواد الكيميائية.

٣٣ - وأشار أحد المشاركين إلى أن احتمالات المساهمات العينية في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية لم تحظ بعد بالاهتمام المناسب في العملية التشاورية، وأشار إلى أنها تستحق المزيد من النقاش.

اختصاصات فريق الاتصال المعني بالتمويل والمساعدات التقنية للفريق العامل المفتوح العضوية التابع للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في اجتماعه الأول

الصيغة: فريق اتصال برئيسين مشاركين

قضايا للنقاش:

خيارات التمويل المحتملة طويلة الأجل للنهج الاستراتيجي:

(أ) التمويل لتنفيذ الأنشطة حتى عام ٢٠٢٠؛

(ب) صلات مع نتيجة العملية التشاورية بشأن خيارات تمويل المواد والنفايات الكيميائية؛

(ج) عناصر نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد والنفايات الكيميائية ذات الصلة

بالنهج الاستراتيجي وهي:

١' تعميم الإدارة السليمة للمواد والنفايات الكيميائية؛

٢' إشراك الصناعة بما في ذلك الشراكات المحتملة بين القطاعين العام والخاص، واستخدام الوسائل الاقتصادية على المستويات الوطنية والدولية؛

٣' صندوق استثماري جديد مماثل للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال؛

٤' خيارات بين إنشاء مجال تركيز جديد لمرفق البيئة العالمية بشأن إدارة المواد والنفايات الكيميائية والتوسع في مجال التركيز الحالي المتعلق بالمواد الكيميائية لدى المرفق أو إنشاء صندوق استثماري جديد تابع للمرفق.

النتائج

موجز للرئيسين المشاركين عن الخيارات ووجهات النظر التي أبدت في فريق الاتصال لمواصلة النظر فيها خلال الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

المرفق الرابع

تقرير اللجنة الجامعة

- ١ - أنشأ الفريق العامل المفتوح العضوية لجنة جامعة لنظر بنود جدول الأعمال التي أحالها الفريق العامل إليها. وترأس اللجنة الجامعة السيد باري ريفيل (أستراليا).
- ١ - تنفيذ النهج الاستراتيجي (تكملة) (البند ٥ من جدول الأعمال)
- ألف - تقييم وتوجيه عملية تنفيذ النهج الاستراتيجي واستعراضه واستكمالته (البند ٥ (أ) من جدول الأعمال)

إضافة أنشطة إلى خطة العمل العالمية

- ٢ - لدى تناول المسألة عقب المناقشات التي جرت في الجلسة العامة، أعربت اللجنة عن تأييدها بصورة عامة لإدراج المقترحين باعتبارهما موضوعين سليمين في النهج الاستراتيجي. وشملت المسائل مثار القلق بعض الصياغات وعدد من التعميمات ذات الصلة بكل من المقترحين الواردين في الوثيقة SAICM/OEWG.1/8 بالإضافة إلى الخلط فيما يتعلق بالترقية بين الأنشطة ومجالات العمل في إطار خطة العمل العالمية. وأوضح كبير المستشارين القانونيين في برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنه قد يتعين إنشاء مجال عمل جديد لأي أنشطة جديدة لا تتوافق مع أي من المجالات القائمة. واسترعى أحد الممثلين الاهتمام إلى الصعوبات التي يمكن أن تنشأ في إنشاء مجال عمل جديد بالنظر إلى ما سوف ينطوي عليه من ضرورة النظر في جميع مجالات العمل الستة والثلاثين القائمة.

- ٣ - ووافقت اللجنة على تعديل صياغة وهيكل مشروع القرار المقترح.

- ٤ - وبعد ذلك، وفي أعقاب مواصلة النظر في الأنشطة الإضافية المقترحة، وافقت اللجنة على أن تحيل إلى الفريق العامل مشروع مقرر يبين للمؤتمر أنه في حين أن الموضوعين يستوفيان المعايير الخاصة بالإدراج في خطة العمل العالمية، ما زال هناك عدد من الأنشطة مدرج بين قوسين. ووضع إجراء للدعوة إلى تقديم المزيد من التعليقات حتى يمكن إعادة تعديل المقترحين قبيل الدورة الثالثة للمؤتمر.

- باء - المسائل الجديدة والناشئة في مجال السياسة العامة (البند ٥ (ج) من جدول الأعمال)

١ - المسائل الناشئة في مجال السياسة العامة

- ٥ - لدى تناول المسألة عقب المناقشات التي جرت في الجلسة العامة، ناقشت اللجنة العرض العام للمسائل الناشئة في مجال السياسة العامة، واتفقت على أنه بالنظر إلى أن توصيات الفريق العامل بشأن البنود سوف تتخذ شكل قرار جامع يقدم إلى المؤتمر لاحتمال النظر والاعتماد، فإن من المفيد تقصير القرارات إلى أدنى حد ممكن.

(أ) الرصاص المستخدم في الطلاء

- ٦ - أعربت اللجنة عن تأييدها بصفة عامة لمشروع القرار الذي اقترحه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية الوارد في الوثيقة SAICM/OEWG.1/9. وشملت المسائل مثار الشواغل ما إذا

كانت ثمة حاجة إلى تبسيط مشروع القرار بإزالة بعض الجوانب، وما إذا كان ينبغي إدراج الموعد المستهدف المتمثل في عام ٢٠١٨ لإزالة الرصاص من الطلاء، والحاجة إلى الإشارة إلى أنه في حين أن الأنشطة الوطنية لإزالة الرصاص من الطلاء هي أنشطة مهمة في حد ذاتها، فإنها أيضاً عملية تمكين في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وفي تنفيذ الممارسات الجيدة، وإلى نقص البيانات المتاحة عن الرصاص في الطلاء، والحاجة إلى توسيع قاعدة المعلومات للمساعدة في المداولات التي تجري في المؤتمر، ودور مرفق البيئة العالمية في دعم التدابير المتعلقة بالرصاص في الطلاء.

٧ - وافقت اللجنة على أن يقوم الممثلون المهتمون بإعادة صياغة مشروع القرار لمراعاة الشواغل التي أبدت.

٨ - وبعد ذلك، وبعد مناقشات غير رسمية متعمقة في فريق صغير، وافقت اللجنة على أن تحيل إلى الفريق العامل نسخة معدلة من مشروع القرار الذي اقترحه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية.

(ب) المواد الكيميائية الداخلة في المنتجات

٩ - أعربت اللجنة عن تأييدها بصفة عامة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة SAICM/OEWG.1/10. وشملت المسائل مثار الشواغل استخدام تعبير "إطار" ودور الفريق العامل التقني المقترح في مشروع القرار وعمليته وحجمه، وإدراج آلية لبناء القدرات في العملية، وكيفية ضمان التدفق الحر للمعلومات مع حماية سرية الأعمال، والتعقيد البالغ الذي تنسم به المشروعات بسبب تنوع الكثير من قطاعات المنتجات، والاعتماد المفرط المحتمل على النظام المنسق عالمياً لتصنيف وتوسيم المواد الكيميائية نتيجة لاستبعاد نظم التصنيف الأخرى، وعلاقة فريق التوجيه القائم بالفريق العامل التقني.

١٠ - وافقت اللجنة على أن يقوم الممثلون المهتمون بإعادة صياغة مشروع القرار لمراعاة الشواغل التي أبدت.

١١ - وبعد ذلك، وعقب مناقشات غير رسمية متعمقة في فريق صغير، وافقت اللجنة على أن تحيل إلى الفريق العامل نسخة معدلة من مشروع القرار.

(ج) المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الإلكترونية والكهربائية

١٢ - اقترحت اللجنة تقصير القرار المقترح، وتجنب الإشارة إلى عمل الصكوك الأخرى مثل اتفاقية بازل. وافقت على أن يقوم الممثلون المهتمون بإعادة صياغة مشروع القرار لمراعاة الشواغل التي أبدت.

١٣ - وعقب نظر البند بالتفصيل من جانب الممثلين المهتمين، وافقت اللجنة على أن تحيل إلى الفريق العامل نسخة معدلة من مشروع القرار مع بقاء بعض الجوانب بين أقواس مربعة لبيان عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. وافقت اللجنة على إمكانية تقديم المزيد من التعليقات المكتوبة.

(د) التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة

١٤ - استرعى الرئيس الاهتمام إلى ورقة غرفة الاجتماعات التي تتضمن مشروع القرار بشأن التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة للنظر واحتمال الموافقة عليه خلال الدورة الثالثة للمؤتمر. وفي حين أعربت اللجنة عن تأييدها بصورة عامة لمشروع القرار، أبدت بعض الشواغل بشأن الصياغة

المستخدمة، وافقت على أن يقوم الممثلون المهتمون بإعادة صياغة مشروع القرار لمراعاة الشواغل التي أبدت.

١٥ - وعقب مناقشات مفصلة للبند من جانب الممثلين المهتمين، وافقت اللجنة على أن تحيل إلى الفريق العامل نسخة معدلة من مشروع القرار.

٢ - إدارة المواد الكيميائية البيروفلورية والتحول إلى البدائل الأكثر أماناً

١٦ - أحاطت اللجنة علماً بالتأييد الواسع الذي سبق أن أبدى للفريق العالمي المقترح المعنى بالمواد الكيميائية البيروفلورية، وطلبت بعض الإيضاحات بشأن نطاق المواد الكيميائية البيروفلورية الذي سيجري النظر فيه ضمن أنشطة الفريق، واحتمال ازدواجية العمل، وما إذا كان الاهتمام الكافي قد أسند لاعتبارات الميزانية. وأشار ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى ضرورة تلقي التعليقات على اختصاصات الفريق العالمي المعنى بالمواد الكيميائية البيروفلورية، والترشيحات للفريق في أسرع وقت ممكن.

١٧ - وعقب نظر هذا البند بصورة مفصلة من جانب الممثلين المهتمين، وافقت اللجنة على أن تحيل إلى الفريق العامل نسخة معدلة من مشروع القرار.

٣ - المسائل الناشئة الجديدة المعينة

١٨ - أعرب أحد الممثلين عن قلق بالغ إزاء مستوى الموارد الذي سيتعين تخصيصه للمسألتين الناشئتين الجديدتين، في حالة اعتمادهما، ومن ثم لا يستطيع أن يؤيد اعتمادهما في الوقت الحاضر.

(أ) التعاون الدولي في استشارة الوعي والفهم والعمل فيما يتعلق بالمواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء

١٩ - أعربت اللجنة عن تأييدها بصفة عامة للمقترح إلا أنها أبدت القلق بشأن الانعكاسات المالية لتنفيذ مسألة جديدة على الميزانية الشاملة لتنفيذ النهج الاستراتيجي؛ ومسألة ما إذا كانت تلك التكاليف سوف تقوض العمل في المسائل القائمة، والحاجة إلى مراعاة الناس المتأثرين بالمواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء. وقال ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إن الترتيبات سوف تتخذ لضمان تغطية التكاليف من جانب صاحب المقترح وغيره من المنظمات المهتمة، ولن يتعين أن تتخذ جهات الاتصال للنهج الاستراتيجي أي إجراء مباشر باستثناء المشاركة في الاجتماعات والأنشطة الرامية إلى استشارة الوعي.

٢٠ - وبعد ذلك، قدم ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة نسخة معدلة من مشروع المقرر وافقت عليه اللجنة بعد مزيد من النظر والتعديل لإحالتها إلى الفريق العامل.

(ب) الملوثات الصيدلانية الثابتة في البيئة

٢١ - أعربت اللجنة عن تأييدها بصفة عامة للمقترح إلا أنها أبدت شواغل بشأن ما إذا كانت المواد الصيدلانية تقع ضمن نطاق النهج الاستراتيجي أو أنها مسألة تتعلق بقطاع الصحة، وما إذا كانت تكاليف تنفيذ المقترح سوف تقوض العمل القائم وخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وما إذا كان ينبغي النظر إلى المقترح، في صيغته الحالية، على أنه يحظى بالأولوية في الوقت

الحاضر. وأوضح كبير المستشارين القانونيين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن المنتجات الصيدلانية لا تقع ضمن نطاق النهج الاستراتيجي إلا أن المواد الكيميائية التي تنطلق في البيئة من استخدام هذه المواد أو التخلص منها يمكن أن يشملها النهج الاستراتيجي إذا لم تكن هذه الإطلاقات تقع ضمن القواعد الصيدلانية.

٢٢ - وبعد ذلك، قدم ممثل الجمعية الدولية للأطباء في خدمة البيئة نسخة معدلة من المقترح تحاول فيه التركيز إلى المواد الكيميائية المتضمنة في المنتجات الصيدلانية التي تنطلق باستمرار في البيئة، والتي قد تتعرض لمزيد من التعديلات من جانب أصحاب المصلحة خلال الفترة المؤدية إلى الدورة الثالثة للمؤتمر.

٢٣ - وبعد مناقشة مستفيضة، ظلت وجهات النظر متباينة بشأن ما إذا كان المقترح يستوفي المعايير بالكامل، وما إذا كان يمكن اعتباره أولوية في الوقت الحاضر: وقال العديد من الممثلين إن قائمة الأنشطة تحتاج إلى تبسيط لتقع ضمن إطار النهج الاستراتيجي وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لمسألة الموارد التي تخصص للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٢٤ - وقررت اللجنة أن يوصي الفريق العامل المؤتمر بأن يدعو مقدم المقترح إلى وضع مقترح آخر لاحتمال النظر فيه في المستقبل بعد دورته الثالثة.

المرفق الخامس

قائمة وثائق ما قبل الدورة الصادرة وفقاً لترتيب بنود جدول الأعمال

البند ٢ (أ): المسائل التنظيمية: إقرار جدول الأعمال	
جدول الأعمال المؤقت	:OEWG.1/1/Rev.1
جدول الأعمال المؤقت المشروح	:OEWG.1/1/Rev.1/Add.1
البند ٣: تحديد الأولويات وأهداف الاجتماع	
مذكرة تصور مجريات الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح العضوية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية	:OEWG.1/2
وثائق إعلامية	
Summary of the functions of the Open-ended Working Group	:OEWG.1/INF/15
البند ٤: لمحة عامة عن الأنشطة المنفذة في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١١	
تقرير عن الأنشطة الإقليمية للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١١	:OEWG.1/3
وثائق إعلامية	
Compilation of reports of regional meetings held in 2011	:OEWG.1/INF/11
البند ٥ (أ): تنفيذ النهج الاستراتيجي: تقييم وتوجيه عملية تنفيذ النهج الاستراتيجي واستعراضه واستكماله	
الإعداد لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي	:OEWG.1/4
وثائق إعلامية	
Draft baseline estimates report (2006–2008): progress in implementation of the Strategic Approach to International Chemicals Management	:OEWG.1/INF/1
First progress report on implementation of progress in implementation of the Strategic Approach: Results of preliminary data collection for 2009 and 2010	:OEWG.1/INF/2
First progress report on implementation of progress in implementation of the Strategic Approach: Detailed results for the data collection for 2009 and 2010	:OEWG.1/INF/2/Add.1
Report on Inter-Organization Programme for the Sound Management of Chemicals (IOMC) activities in SAICM implementation	:OEWG.1/INF/3
البند ٥ (ب): تنفيذ النهج الاستراتيجي: الموارد المالية والتقنية للتنفيذ	
معلومات محدثة عن برنامج البداية السريعة	:OEWG.1/5
الموارد المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية	:OEWG.1/6

وثائق إعلامية	
Status of the Quick Start Programme	:OEWG.1/INF/12/Rev.1
Outcome document of the consultative process on financing options for chemicals and wastes	:OEWG.1/INF/17
البند ٥ (ج): تنفيذ النهج الاستراتيجي: المسائل الجديدة والناشئة في مجال السياسات	
المسائل الناشئة في مجال السياسات العامة وإدارة المواد الكيميائية البيرفلورية والتحول إلى بدائل أكثر أماناً	:OEWG.1/7
إضافات مقترح إدراجها في خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي لإدارة الدولية للمواد الكيميائية	:OEWG.1/8
تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ٤/٢ بء بشأن الرصاص في الطلاء	:OEWG.1/9
تقرير بشأن مشروع المواد الكيميائية في المنتجات، بما في ذلك مشروع توصيات	:OEWG.1/10
تقرير مرحلي عن المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية	:OEWG.1/11
تقرير مرحلي عن التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنّعة	:OEWG.1/12
تقرير مرحلي عن إدارة المواد الكيميائية البيرفلورية والتحول إلى بدائل أكثر أماناً	:OEWG.1/13
ترشيح القضايا الجديدة الناشئة في مجال السياسات العامة	:OEWG.1/14
وثائق إعلامية	
Becoming a contributor to the Global Alliance to Eliminate Lead Paint	:OEWG.1/INF/4
Synthesis of findings under the Chemicals in Products Project including its draft recommendations	:OEWG.1/INF/5/Rev.1
Report of the International Workshop on the Chemicals in Products Project, 16-18 March 2011, Geneva, Switzerland	:OEWG.1/INF/6
Report of the International workshop on hazardous substances within the life-cycle of electrical and electronic products, held in Vienna, from 29 to 31 March 2011	:OEWG.1/INF/7
Report on nanotechnologies and manufactured nanomaterials	:OEWG.1/INF/8
Final versions of submissions for nominated new emerging policy issues	:OEWG.1/INF/9
Submission by Switzerland on nanotechnologies and manufactured nanomaterials	:OEWG1/INF/14/Rev.1
البند ٦: استراتيجية القطاع الصحي	
الاستراتيجية المقترحة لتعزيز مشاركة القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي	:OEWG.1/15

البند ٧: التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	
Sound management of chemical within the context of the United Nations Conference on Sustainable Development: key messages for the Implementation of the Strategic Approach to International Chemicals Management	:OEWG.1/INF/13
Contribution by the secretariat of the United Nations Environment Programme: Compilation Document for the United Nations Conference on Sustainable Development	:OEWG.1/INF/18
البند ٨: الأنشطة المقررة للأمانة ومشروع ميزانيتها لفترة السنتين ٢٠١٣ - ٢٠١٥	
الأنشطة المقررة للأمانة ومشروع ميزانيتها لفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥	:OEWG.1/17
البند ٩: التحضيرات للدورة الثالثة للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية	
التحضيرات للدورة الثالثة للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية	:OEWG.1/18
وثائق إعلامية	
تقرير الدورة الثانية للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية المعقود بجنيف، من ١١ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩	:OEWG.1/INF/10